



جامعة: محمد بوضياف المسيلة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

سنة ثانية مالية ومحاسبة

من إعداد: د/عنتر بوتياردة

السنة الجامعية: 2017/2016



محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

فهرس المحتويات

الفصل الأول: مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية		الفصل الثالث: مدخل للنظرية الكلاسيكية	
04	- الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.	26	- افتراضات النظرية الكلاسيكية.
04	- موضوعات الاقتصاد الكلي.	26	- كيفية عمل النظرية الكلاسيكية.
06	- السياسة الاقتصادية وأهدافها.	27	- نظرية الانتاج.
06	- النظرية الاقتصادية والثورة الكينزية.	29	- نظرية العمل.
06	- بعض المفاهيم الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي (النماذج الاقتصادية، أنواع التحليل الاقتصادي)	34	- نظرية النقود.
08	- ملخص حول المدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي.	37	- التوازن الكلي في الأسواق الثلاث.
09	- الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الكلي.	39	- أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.
الفصل الثاني: حسابات الناتج الوطني		الفصل الرابع: مدخل للنظرية الكينزية وأهم الدوال الأساسية في الاقتصاد الكلي	
12	- ماهية الدخل و الناتج الوطني.	41	- مدخل للنظرية الكينزية.
13	- دورة النشاط الاقتصادي (التدفق الدائري في النشاط الاقتصادي).	43	- افتراضات النظرية الكينزية.
15	- طرق قياس الناتج الوطني.	43	- الطريقة التي تعمل بها النظرية الكينزية.
21	- العلاقة بين الناتج و الدخل الوطني و أنواع الدخل الأخرى.	43	- الدوال الأساسية في القطاع الحقيقي.
23	- الناتج الاسمي والناتج الحقيقي.	52	- الدوال الأساسية في القطاع النقدي.

الفصل الأول: مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية

- الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.
- موضوعات الاقتصاد الكلي.
- السياسة الاقتصادية وأهدافها.
- النظرية الاقتصادية والثورة الكينزية.
- بعض المفاهيم الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي (النماذج الاقتصادية، أنواع التحليل الاقتصادي)
- ملخص حول المدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي.
- الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد الكلي.

تمهيد:

يمر الاقتصاد في فترات عديدة بحالة من التذبذب، فيكون ضعيفا في حالة كساد إذا كان الإنتاج والعمالة في تدهور، ويكون قويا في حالة الازدهار إذا كان هذين الأخيرين في ارتفاع سريع، ويصل الاقتصاد إلى أدنى مستويات أدائه إذا كان في طريق التخلص من حالة الكساد، وإلى أعلى قمة إذا كانت فترة الكساد في طريقها للظهور، والملاحظ من خلال هذا التمهيد انه يحتوي على عدة مصطلحات هامة هي لب التحليل الاقتصادي الكلي مثل: الإنتاج، العمالة، الكساد، الازدهار، أعلى المستويات، أدنى المستويات.....الخ، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المقياس، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه: هل التحليل الاقتصادي الكلي هو تكملة للاقتصاد الجزئي أم أن التحليل الاقتصادي الكلي يختلف عن التحليل الاقتصادي الجزئي؟.

أولاً/ التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي:

من المعروف أن التحليل الاقتصادي يضم فرعين رئيسيين هما: التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي، فالإقتصاد الجزئي يهتم بدراسة الوحدات الفردية في الإقتصاد، وهي عادةً ما تكون الفرد، العائلة، المؤسسة" كوحدة منفردة، حيث يركز على سلوك المستهلك وبالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها بالإنفاق على السلع والخدمات، والمؤسسة إذ يهتم الإقتصاد الجزئي بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المؤسسة من تعظيم أرباحها أو تدنية تكاليفها، أو تعظيم إنتاجها، أو بالعكس كم ذلك نجد الإقتصاد الكلي يتناول المواضيع الاقتصادية ذات المواضيع ذات الحجم الكبير، فيتعامل مع الإقتصاد الوطني في مجموعة متجاهل الوحدات الفردية، ويتضمن دراسة الإنتاج الكلي، الاستخدام الكامل، المستوى العام للأسعار، الدورات الاقتصادية، الإجراءات المالية والنقدية المختلفة كوسائل لاستقرار مستوى النشاط الاقتصادي، ويفسر التضخم ويحلل أثر تغيرات النمو الاقتصادي.

ثانياً/ موضوعات الإقتصاد الكلي:

سوف نعرض فيما يلي الموضوعات والأسئلة التي تجيب عنها النظريات الاقتصادية الكلية، وفي عرضنا لهذه المواضيع سنتناول شرح مختصراً فقط:

أ- **الموضوع الأول:** السؤال الذي تجيب عليه النظرية الاقتصادية الكلية (الدخل الوطني):

- ما الذي يحدد مستوى الدخل والنتائج؟

- ما هي العوامل المحدد للنمو الاقتصادي؟

ب- **الموضوع الثاني:** البطالة.

- ما الذي يحدد نسبة معدل البطالة؟

- كيف يمكن شرح فترات البطالة العالية والمستمرة؟

- لماذا يشكل معدل البطالة المرتفع والمستمر خطراً على استقرار الإقتصاد الوطني؟

ت- **الموضوع الرابع:** سعر الفائدة

- ما هي محددات سعر الفائدة؟

- لماذا تكون أسعار الفائدة مرتفعة جداً في بعض الفترات، ومنخفضة في فترات أخرى؟

ث- **الموضوع الخامس:** ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الأجنبية

- ما الذي يحدد ميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي؟

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- ما هي خلفيات ودوافع التغيرات والتذبذبات القوية في سعر الصرف مثلما جرى للعملة الوطنية (الدينار الجزائري) خلال فترة التسعينات؟

التحليل الاقتصادي الكلي

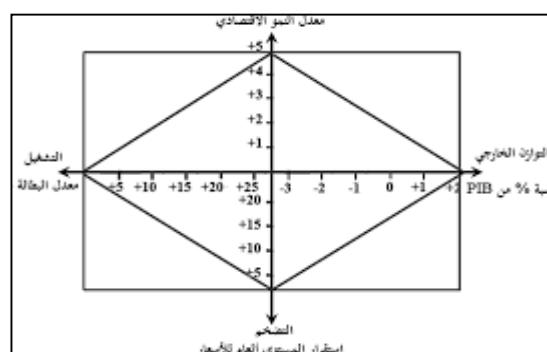
تتلخص الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاد الكلي (محل دراستنا) في النقاط التالية:-

- دراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في الدولة، الدخل القومي والعمالة، المستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.
- تناول الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في الإنفاق الكلي، ويتناول العرض الكلي والمتمثل في الناتج الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي كيفية تحديد الدخل التوازني.
- تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ومحاولة تقديم الحلول الخاصة بها، كما يدرس المشاكل المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات
- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية والمالية والمتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا/ السياسة الاقتصادية وأهدافها:

تحاول النظرية الاقتصادية أن تفسر أسباب ظهور المشكلات في الاقتصاد الكلي، وكيف يتم التعامل مع هذه المشكلات، لذلك قبل التطرق إلى دراسة نظرية وسياسة الاقتصاد الكلي، ينبغي معرفة أهداف الاقتصاد الكلي، لأنه بدون صياغة أهداف محددة تحديدا دقيقا لا يمكن صياغة سياسة اقتصادية سليمة.

ويذكر الاقتصاديون عادة أربعة أهداف أساسية هي: العمالة الكاملة، استقرار مستوى الأسعار، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، والتي يمكن اختصارها في مربع كالدور، كما يوضحه الشكل التالي:



السياسة الاقتصادية: هي مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة (متخذي القرار) في ميدان اقتصادي معين، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، عبر عدد من الوسائل والأدوات، ومن الأهداف

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية: رفع معدلات النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل، المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، التوازن الخارجي.

تنقسم السياسة الاقتصادية عموماً إلى:

أ- سياسة مالية: يقوم بصياغتها وتطبيقها ومراقبتها الحكومة.

ب- سياسة نقدية: يقوم بصياغتها وتطبيقها ومراقبتها البنك المركزي على مستوى كل دولة.

رابعاً/ النظرية الاقتصادية الكلية والثورة الكينزية:

قبل الثلاثينيات من القرن الماضي، كان اهتمام الاقتصاديين بالتحليل الجزئي أشد وأقوى كثيراً من اهتمامهم بالتحليل الكلي، وكان السبب وراء ذلك أن العمالة الكاملة هو الوضع الغالب باستثناء بعض الفترات التي تتسم بالاختلال، ووان سادت العمالة الكاملة فان الناتج الوطني يظل ثابت في الأجل القصير، وبافتراض ثبات الناتج الكلي، كرس الاقتصاديون آنذاك اهتمامهم بالتحليل الجزئي الذي يركز على تحديد الأسعار والناتج لوحدات السلع.

وفي الثلاثينيات حفزت حادثتين تطوير الاقتصاد الكلي:

- أزمة الكساد العظيم: وفيه تحقق الاقتصاديون أن معدل البطالة والناتج الكلي متغيرات تتميز بعدم الثبات، ورأوا ضرورة دراسة القوى التي تحددهما.

- نشر الاقتصادي البريطاني "جون مينار كينز" كتابه "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" سنة 1936، وفي هذا الكتاب قدم كينز نظريته التي توضح أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة من الزمن أو حتى إلى ما لا نهاية، حيث كان لكتابه الأثر العميق على النظرية الاقتصادية الكلية.

خامساً/ بعض المفاهيم الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلي (النماذج الاقتصادية، أنواع التحليل):

أ- النموذج الاقتصادي: هي مجموعة من العلاقات تمثل الاقتصاد أو أحد قطاعاته أو أحد جوانبه، ويمكن التعبير عنها في شكل وصفي أو جداول أو أشكال بيانية أو معادلات رياضية تشرح العلاقة بين متغيرين اقتصاديين أو أكثر في صورة خالية من التفاصيل والتعقيدات، أي يمكن تقسيم أنواع النماذج إلى نماذج اقتصادية كلية، ونماذج اقتصادية جزئية:

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- النماذج الاقتصادية الكلية: وهي النماذج التي تستند معادلاتها الهيكلية على التحليل الاقتصادي الكلي لمتغيرات الاقتصاد الوطني، مثال ذلك النموذج الاقتصادي الكلي للدخل الوطني.
- النماذج الاقتصادية الجزئية: هي النماذج التي تعالج سلوكية شركة، أو مؤسسة أو جزء من قطاع معين في الاقتصاد الوطني.
- ب- معادلات النموذج: يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة معادلات تسمى بالمعادلات الهيكلية لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بنائه، وتختلف عدد المعادلات من نموذج لآخر تبعاً لنوع النموذج والهدف من بنائه، وتنقسم المعادلات الهيكلية إلى:
 - المعادلات السلوكية: هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية، ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير مستقل واحد أو عدة متغيرات مستقلة.
 - المعادلات التعريفية أو المتطابقات: هي المعادلات التي تعبر عن علاقة اقتصادية ناجمة عن تعاريف متفق عليها أو هي العلاقة التي تحدد قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساواة.
- ت- متغيرات النماذج الاقتصادية: تتضمن المعادلة في النموذج المتغيرات التالية:
 - المتغيرات الخارجية: وهي المتغيرات التي لا تتحدد قيمها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وبعض الأحيان تتحدد قيمها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، ولها مسميات مختلفة كالمتغيرات التفسيرية والخارجية والمستقلة.
 - المتغيرات الداخلية: وهي المتغيرات التي تتحدد قيمها عن طريق النموذج ، أي بواسطة تقدير معادلات النموذج، أي معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية، ولها مسميات أخرى كالمتغيرات التابعة ومتغيرات غير مفسرة.
 - المتغيرات المرتدة زمنياً: إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترة أبطأ، فإنها في هذه الحالة تعامل كما تعامل المتغيرات الخارجية، فيتم جمعها معاً، ويطلق عليها المتغيرات المحددة مسبقاً، حيث أن التحليل الرياضي الاقتصادي للعلاقات يهتم بتحديد نوع المتغيرات لأهميته الواضحة في تحديد عدد معادلات النموذج، وفي تحديد طريقة تقدير معلمات المعادلات.

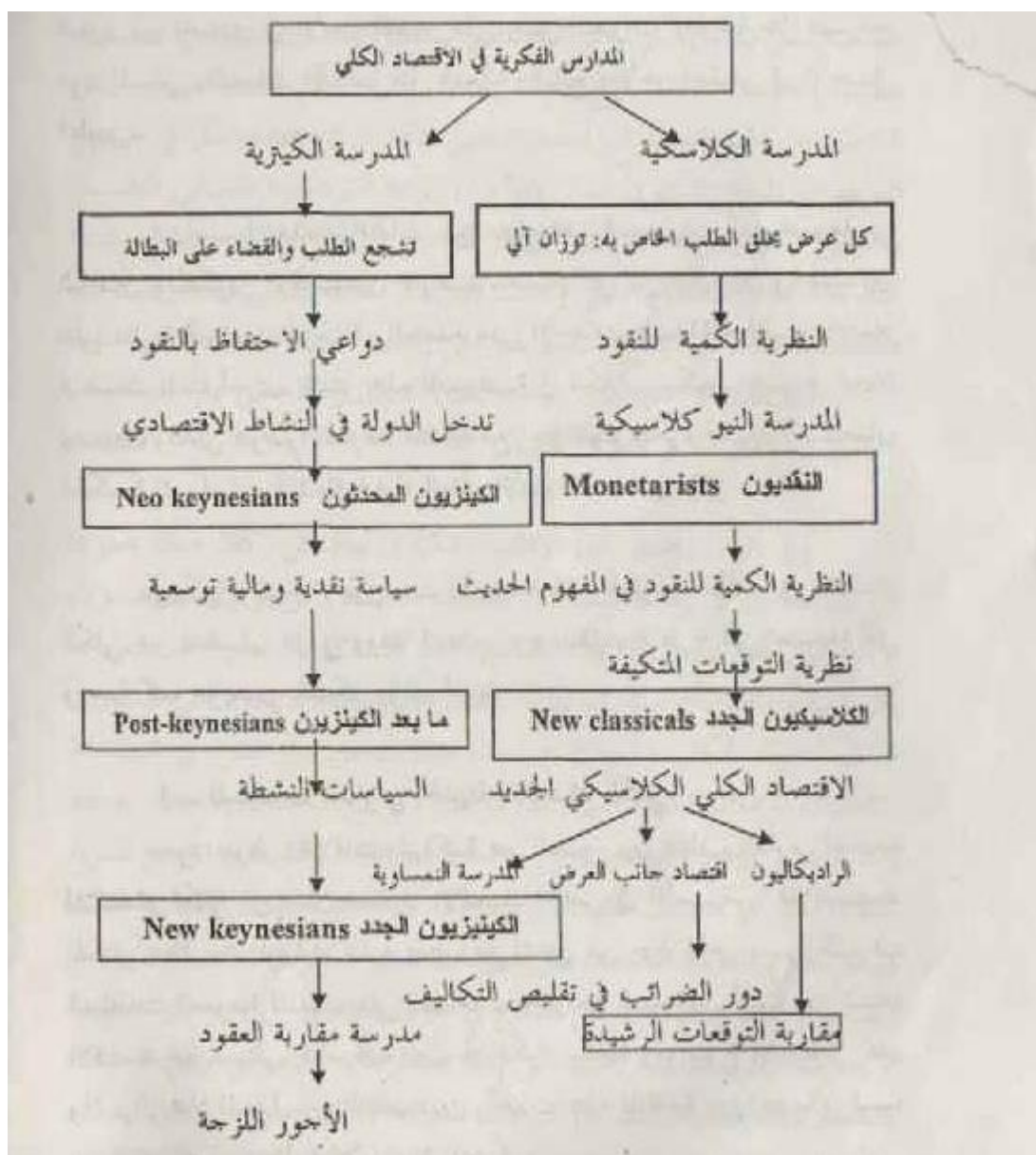
محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

ث - التحليل الساكن والتحليل الديناميكي:

التحليل الساكن هو التحليل الذي تظهر حالة معينة في لحظة معينة، دون أن تأخذ في الاعتبار أثر التغير في الزمن، أما التحليل الديناميكي يظهر أثر الزمن فيها بصورة واضحة، بمعنى لا يكتفي بمجرد إظهار الأثر النهائي للتغير الذي يمكن أن يحدث ولكنه أيضا يبين كيفية الوصول إلى هذا التوازن.

سادسا/ملخص حول المدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي:

يمكن توضيح الأطروحات الأساسية للمدارس الفكرية في الاقتصاد الكلي عبر تسلسلها الزمني، ووفقا للافتراضات والمبادئ التي تعتمد عليها، كم هو موضح في الشكل التالي:



محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

من خلال الشكل نلاحظ أن منطلق أي مدرسة يعتمد سواء على الافتراضات الأساسية للنظرية الكلاسيكية، أو النظرية الكينزية، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل على مستوى الفصول اللاحقة.

سابعا/ مفهوم العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني:

أ- مفهوم العرض الكلي: يشير العرض الكلي الى كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب البائعون في بيعها، وقد لا تتعادل بالضرورة مع الكمية الموجودة في حوزتهم من الناتج الكلي.

- المؤسسات الإنتاجية تتوفر لديها الرغبة لعرض كمية من الإنتاج لإشباع الطلب الكلي، واستنادا إلى هذا الافتراض يمكننا أن نعرف منحنى العرض الكلي كالتالي: "الكميات المختلفة من الناتج النهائي التي ترغب المؤسسات الإنتاجية في إنتاجها لإشباع المستويات الممكنة من الطلب الكلي"

- تقاس كميات السلع والخدمات بالناتج الكلي الحقيقي، وتقاس الأسعار بالمستوى العام للأسعار، ويمثل منحنى العرض الكلي العلاقة بين المتغيرين.

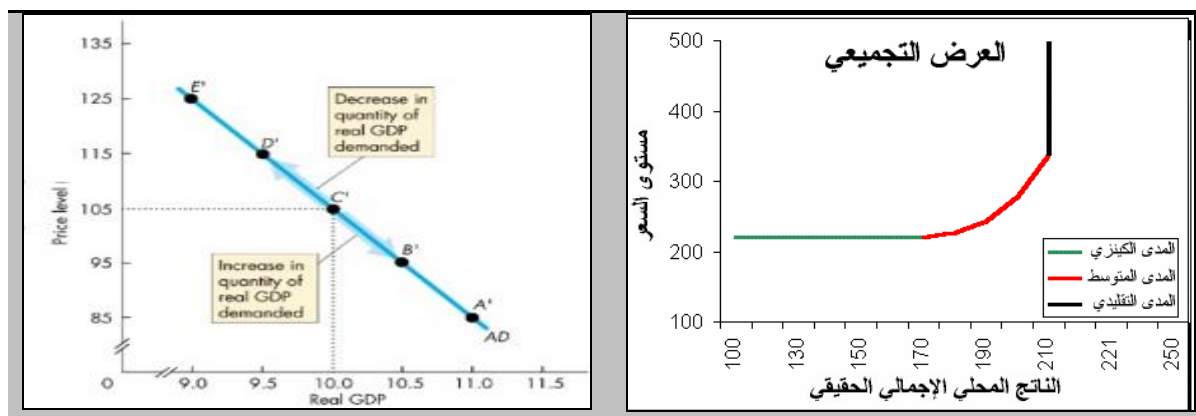
- يمكن القول نظريا بأن الكميات المعروضة تتزايد مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، لأنه يمثل حافزا بالنسبة الى المنتجين من أجل تعظيم الأرباح، إذا كانت الكميات دون الناتج الكامن، كما يوضحه الشكل (1).

- ملاحظة: اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسيرها لتأثير الأسعار على الكميات المعروضة في الحدود القصوى التي يفرضها الناتج الكامن، هذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

ب- مفهوم الطلب الكلي: مجموع كميات السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في شرائها ويستطيع شراءها، بينما يمثل منحنى الطلب الكلي في شكل علاقة دالية بين المستوى العام للأسعار والكميات من السلع والخدمات المطلوبة، كما يوضحه الشكل (2).

- ملاحظة: عندما ينخفض المستوى العام للأسعار تزداد الكميات المطلوبة من السلع والخدمات، وعندا يرتفع تنخفض هذه الكميات، إلا أن بعض النظريات وبالتحديد النظرية الكينزية اختلفت في تفسيرها للطلب الكلي، كما سنبين ذلك لاحقا.

الشكل (1): منحنى العرض الكلي. الشكل (2): منحنى الطلب الكلي



الفصل الثاني: حسابات الناتج الوطني

- ماهية الدخل والناتج الوطني.
- دورة النشاط الاقتصادي (التدفق الدائري في النشاط الاقتصادي).
- طرق قياس الناتج الوطني.
- العلاقة بين الناتج والدخل الوطني وأنواع الدخل الأخرى.
- الناتج الاسمي والناتج الحقيقي.

تمهيد:

تعد المحاسبة الوطنية وما ينتج عنها من معلومات مؤطرة ضمن ما يسمى بـ "الحسابات الاقتصادية الوطنية": من أهم أدوات البحث والتحليل الاقتصادي التي تساعد الباحث على تفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تطورها، فهذه الحسابات تزود المهتم بشؤون التحليل الاقتصادي والاجتماعي بإطار عام شامل لمختلف المجاميع الاقتصادية والمؤشرات الرئيسية التي تصور الحياة الاقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج واستهلاك وإدخار واستثمار واستيراد وتصدير.

في الواقع، إن اقتصاد كل دولة يتألف من مجموعة من التنظيمات المتشابهة والمعقدة والتي لها أبعاد مختلفة من حيث تأثيرها على واقع الحياة الاقتصادية، وضمن هذا الإطار من التنظيمات تتم العمليات والصفقات في كل أوجه النشاط الاقتصادي وتتعلق هذه العمليات بالفاعليات الأساسية للحياة الاقتصادية، ولما كانت الإحصاءات التي تصف هذه العمليات والصفقات تشكل مجموعات ضخمة العدد من عناصر النشاط الاقتصادي كان لابد من تبويب هذه الإحصاءات وتلخيصها بشكل متوازن منسجم يبرز خواص هذه الإحصاءات ويسهل استعمالها ويساعد على تحليلها ومقارنتها للاستفادة منها في البحث العلمي ورسم السياسة الاقتصادية.

لهذا لجأ الاقتصاديون والإحصائيون إلى إيجاد أنظمة أو إطارات محاسبية خاصة يرتبون بواسطتها هذه الإحصاءات على شكل حسابات على مستوى الاقتصاد الوطني تظهر وفقا للأساليب المحاسبية جانبي المنشأ (الموارد) والاستعمال (الاستخدام) لكل عنصر من العناصر الرئيسية كما هي محددة بموجب تلك الأنظمة أو الإطارات والأشكال.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

إذن يقصد بالحسابات الوطنية " البناء أو الهيكل أو الوعاء الذي تنصب فيه جميع الإحصاءات الاقتصادية لتتصهر فيه ويعاد عرضها بشكل مرتب منسجم متوازن يظهر جميع الفعاليات الاقتصادية ويوضح مختلف العلاقات فيما بينها".

أولاً/ ماهية الدخل و الناتج الوطني :

يعد الناتج الوطني الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات، وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج الوطني، ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج الوطني ينبغي لنا أن نستعرض أولاً ما يعرف بنموذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (العائلي، الإنتاجي، الحكومي و العالم الخارجي). و يركز النموذج على اعتبار أن كل دينار ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر، ولتوضيح ذلك نفترض ابتداءً أننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي) مكون من قطاعين فقط هما قطاع العائلات Households Sector و قطاع المنتجين Producers Sector، هذا مع افتراض أن الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي. ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

أ- يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.

ب- يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الربح، الفوائد والأرباح. ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل الوطني.

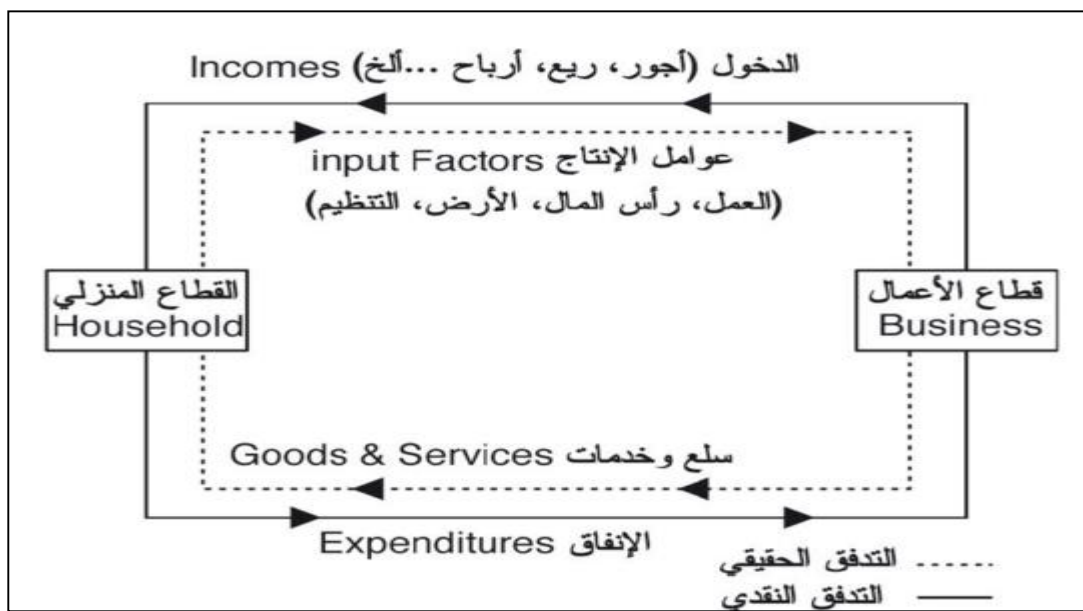
ت- يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

ث- يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي، ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة "الناتج الوطني".

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

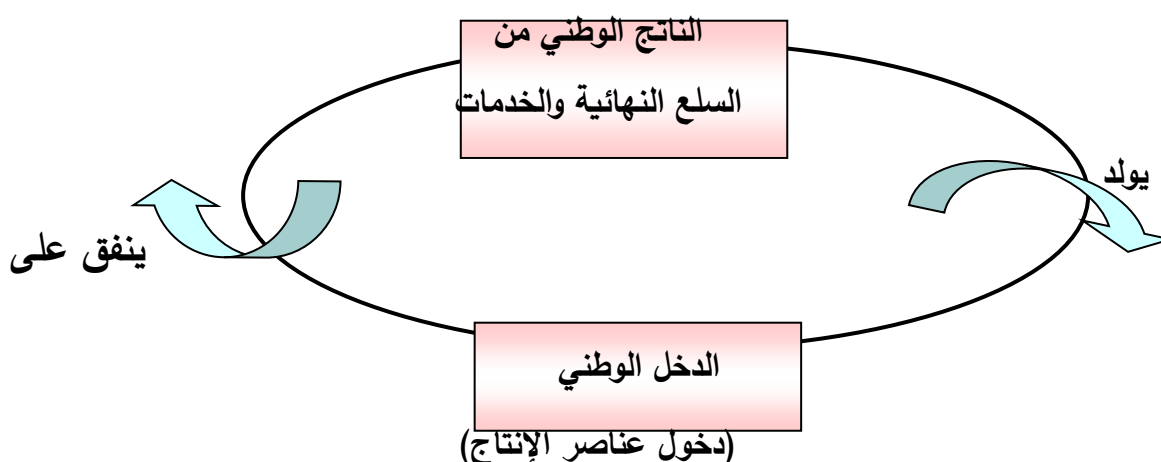
ثانياً/ التدفقات الدائرية في النشاط الاقتصادي:

كما نلاحظ أن الشكل الموضح لاحقاً هو ملخص للتدفقات الدائرية السابقة، ومنه يتضح أن الناتج الوطني يولد دخلاً، والدخل يتم إنفاقه على الناتج الوطني وهكذا.



حلقة التدفق الدائري للدخل (في اقتصاد ذي قطاعين)

أي أن:-



ولكن الواقعية تقضي بكون القطاع العائلي لا ينفق دخله بأكمله على استهلاك ما ينتج من سلع وخدمات بل أن هناك جزء من الدخل يتسرب في صورة مدخرات ولكن في المقابل يوجد للأغراض الاستثمارية سواء استثمار في الآلات أو العدد أو المباني. ولكن التيار يعود إلى التساوي بين الناتج والدخل لكون ما يدخر بواسطة الأفراد سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال. هذا وتقضي الواقعية

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

أيضاً وجود قطاع الحكومة الذي يتلقى الضرائب من الأفراد لتمويل نفقاته المختلفة، هذا إضافة إلى حتمية التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير والاستيراد.

يوضح الشكل اللاحق التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، والذي يتلخص فيما يلي:

أ- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

ب- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

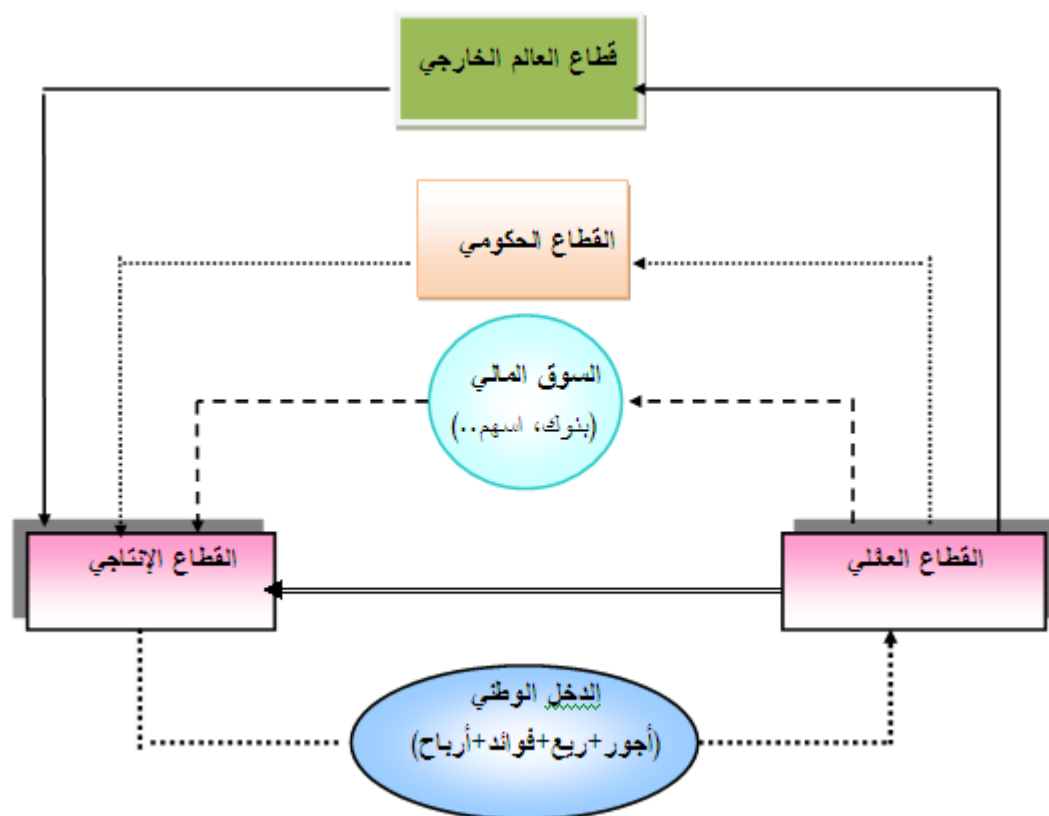
ت- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

ث- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

ومن خلال ما تقدم نعرف الناتج الوطني National Income بأنه هو " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة". أما الدخل الوطني National Income فهو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة". ويعرف الإنفاق الكلي Total Expenditure بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد". لتكون تلك القطاعات الأربعة هي:

- القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).
- قطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي).
- القطاع الحكومي.
- قطاع العالم الخارجي.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية



نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

ثالثاً/ طرق قياس الناتج المحلي:

انطلاقاً من التدفق الدائري للدخل الوطني، تم وضع ثلاث طرق لقياس الناتج المحلي، وهي:

- طريقة الناتج/القيمة المضافة.
- طريقة الإنفاق.
- طريقة الدخل.

1- طريقة الناتج/القيمة المضافة:

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال العام، ولكي يتم تجميع كافة المنتجات من سلع وخدمات لا بد من جمع القيم السوقية لتلك المنتجات، فإنه من غير ذي معنى أن يكون الجمع على أساس الكميات، إنما نقوم مثلاً بجمع كمية الآلات المنتجة مضروبة في قيمة الآلة الواحدة زائداً كمية القمح مضروبة في ثمن الوحدة منه ... وهكذا.

يجب الأخذ بالسلع النهائية التي تصل إلى الأسواق، وهذا يعني عدم احتساب السلع الأولية والوسيطة، فمثلاً لو كان لدينا سلعة نهائية كالملابس القطنية الجاهزة، فإن المادة الأولية (الخام) هي القطن، فلو باع مزارع قطن بمبلغ 20 ألف دينار لمصنع غزل ونسيج، قام بصنع القماش ليبيعه

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

لمصنع الملابس الجاهزة بمبلغ 30 ألف دينار، ثم قام ذلك الأخير بصنع الملابس القطنية وبيعها في السوق بما قيمته 50 ألف دينار، فإذا حسبنا جميع السلع المنتجة من أولية و وسيطة و نهائية يصبح الناتج لدينا $= 20 + 30 + 50 = 100$ ألف دينار.

و لكن في الحقيقة أن القطن لم يصل إلى الأسواق في صورة نهائية إنما أدخل في صناعة النسيج، و النسيج لم يباع في السوق كنسيج إنما أدخل بأكمله في صناعة الملابس الجاهزة، فالسلعة النهائية التي وصلت إلى السوق هي فقط الملابس و قيمتها 50 ألف دينار ولتجنب الازدواجية و التكرار في الحساب يتعين حساب الناتج المحلي الإجمالي بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:

أ- أسلوب المنتج النهائي: و هو أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة و الخدمات، و عدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج المحلي الإجمالي (ويكون الناتج المحلي كما في مثالنا السابق هو 50 ألف دينار بافتراض أن المجتمع ينتج سلعة واحدة فقط هي الملابس).

ب- أسلوب القيمة المضافة: القيمة المضافة Added Value هي "المساهمة الصافية في الناتج المحلي، أي هي عبارة عن قيمة إنتاج المشروع مطروحاً منه مشتريات المشروع من الغير، أو بعبارة

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج} - \text{مستلزمات الإنتاج.}$$

و:

$$\text{إجمالي الناتج المحلي} = \text{مجموع القيم المضافة لجميع المشروعات أو المراحل الإنتاجية.}$$

مثال:

مراحل الإنتاج	قيمة البيع	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة
مزرعة القطن	20	--	20
مصنع النسيج	30	20	10
مصنع الملابس	50	30	20
إجمالي القيمة المضافة			50

الحل:

اجمالي الناتج المحلي = القيمة المضافة لزراع القطن + القيمة المضافة لمرحلة النسيج + القيمة المضافة لمرحلة التصنيع $= 20 + 10 + 20 = 50$ و ن.

ملاحظة: للتعرف على السلع والخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وتلك التي نستبعد، لابد وأن نتطرق إلى ما يعرف بالعمليات غير سوقية Nonmarket Transaction وهي «العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود». فحساب السلع

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

السوقية التي تحدد لها قيم في الأسواق هو أمر لا يشكل أي صعوبة، ولكن هناك أيضا سلع غير سوقية فهي لا ترد إلى الأسواق ولا تحدد لها أثمان فيها وبذلك قد لا يتضمنها الناتج المحلي باعتباره يقيس القيمة السوقية للإنتاج، فهل تدمج أم تستبعد عند حساب الناتج المحلي الإجمالي؟

- السلع التي يتم استهلاكها بواسطة منتجها ولا تصل إلى الأسواق، كالجزة الذي يستهلكه المزارع من محصوله الزراعي، أو ذلك الجزء الذي يستهلكه الصياد من حصيلته السمكية، وما إلى ذلك، هي سلع تمثل جزء من الناتج الوطني لابد من إضافته وفق إجماع الاقتصاديين، على أن تحسب قيمته على أساس أسعار مثيلات تلك السلع في السوق.

- خدمات الإسكان أو المساكن التي يقطنها ملاكها هي أيضاً خدمات يجب أن تحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تقييمها كأنما يؤجرها أصحابها.

- الخدمات الحكومية المجانية كالدفاع والأمن والشرطة والصحة والتعليم كلها خدمات لابد و أن تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، و لكن هذه الخدمات لا يمكن تقييمها على أساس سعر مثيلاتها في السوق خاصة وأن كثير من الخدمات الحكومية لا يوجد لها مثل في السوق، ولذلك تحسب على أساس التكاليف التي تتكلفتها الدولة في سبيل تقديم تلك الخدمات، ويستبعد من هذه القاعدة ما يعرف بنفقات التحويلات Transfer Payments وهي "نفقات تتحملها الحكومة دون الحصول على مقابل أو مساهمة من الحاصلين عليها في الناتج الوطني (مثل معونات الضمان الاجتماعي، تعويضات البطالة، معونات العجز و الشيخوخة، و معونات ضحايا الحروب و الكوارث)"، فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جاري إنما بمثابة تحويل للإيرادات الحكومية إلى المستفيدين المعنيين منها، و لذلك فمن الواجب عدم حسابها ضمن الناتج الوطني .

- الخدمات الشخصية المجانية والتي يقدمها الأفراد دون الحصول على مقابل لها كخدمات ربات البيوت أو كتابة أستاذ لمقالة علمية مجانية أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه. إلخ، كلها خدمات منتجة يتعين إدخالها ضمن الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن صعوبة حصرها وتعيين الحد الذي يمكن أن يتوقف عنده حساب مثل هذه الخدمات تعمل على عدم إدخالها بالفعل في الناتج المحلي (حيث يمكن لهذه الخدمات أن تمتد إلى حلاقة الرجل لذقنه، عناية الأم بأطفالها و طهيها طعامهم، أو إصلاح الرجل لبعض الأعطال المنزلية أو العناية بالحديقة).

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

ولتجنب الازدواجية والتكرار في الحساب يتعين حساب الناتج المحلي الإجمالي بإتباع أحد الأسلوبين التاليين:

ب- أسلوب القيمة المضافة

القيمة المضافة Added Value هي "المساهمة الإضافية في الناتج المحلي"، أي هي عبارة عن قيمة الإنتاج مطروحة منها مستلزمات الإنتاج. أي أن القيمة المضافة = قيمة الإنتاج - مستلزمات الإنتاج. ويقضي أسلوب القيمة المضافة بجمع إجمالي القيم المضافة لجميع المراحل الإنتاجية ليعطينا الناتج المحلي الإجمالي.

أ- أسلوب المنتج النهائي

أسلوب يقضي بجمع قيم جميع السلع النهائية المنتجة والخدمات، وعدم إدخال أي عمليات وسيطة عند حساب الناتج المحلي الإجمالي. أي أنه يتم حساب السلع أو المنتج النهائي الذي يباع مباشرة في السوق، وجميع كافة السلع والخدمات النهائية تحصل على الناتج المحلي الإجمالي.

2- طريقة الإنفاق:

تقتضي هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع، وحيث أن القطاعات الأساسية في الاقتصاد هي القطاعات الأربعة السابق ذكرها والتي تقوم كل منها بنوع معين من الإنفاق بحيث يشكل في مجموعه إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، إنفاق العالم الخارجي) والذي لابد وأن يتساوى مع إجمالي المحلي الوطني، ويتلخص هذا الإنفاق في الآتي:

أ- الإنفاق الاستهلاكي:

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في "مجموع القيم النقدية للسلع النهائية و الخدمات التي يستهلكها الأفراد"، و يشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة ك شراء سيارة أو ثلاجة أو أثاث و غيره، و سلع غير معمرة كمختلف السلع الاستهلاكية، هذا إضافة إلى الخدمات المختلفة كخدمات الطبيب و المعلم و المهندس و الكهربائي.. و غيرها.

ب- الإنفاق الاستثماري:

الإنفاق الاستثماري هو "مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص". أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويتضمن الإنفاق الاستثماري ما يلي:

- الشراء النهائي للعدد والمعدات والآلات بواسطة منشآت الأعمال.
- جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية.

سؤال: لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمار وليس استهلاك؟ والجواب يتمثل في كون المباني عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها مثلاً.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيلة و سلع نهائية، فالإضافة إلى أن المخزون جزء من الناتج لابد من إضافته عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، و السحب من المخزون جزء من إنتاج الفترة السابقة لذا يجب طرحه. و تجدر الإشارة هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشمل على تحويل الأصول المالية السائلة و الأوراق النقدية من أسهم و خلافه، وكذلك الأصول الملموسة المستعملة. ف شراء الأسهم والسندات و تحويل ملكيتها من شخص لآخر لا يعد استثماراً على المستوى الوطني وكذلك إعادة بيع السلع الرأسمالية المستعملة كالألات والمعدات والمباني، لكونها عمليات لا تعدو أن تكون مجرد تحويل لأصول موجودة فعلاً و ليس إيجاد أصول جديدة.

ويقصد بالإنفاق الاستثماري إجمالي الاستثمار وليس صافي الاستثمار والفارق بينهما يتمثل في قيمة رأس المال الذي هلك في الإنتاج والذي يحل محله سلع استثمارية جديدة وهو ما يعرف بالاستثمار الإجمالي أو اهتلاك رأس المال.

$$\text{الاستثمار الإجمالي} = \text{الاستثمار الصافي} + \text{الاستثمار الإجمالي (اهتلاك رأس المال)}.$$

ت- الإنفاق الحكومي:

يتمثل الإنفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة إلى نفقاتها على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية و الأجور والمرتبات .. إلخ.

ث- إنفاق العالم الخارجي:

يتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو " قيمة الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات". فكما نعلم أن ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك محلياً إنما يرسل جزء منه إلى الخارج في صورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج الوطني للدولة، من ناحية أخرى تحتاج الدولة إلى تخصيص جزء من إنفاقها للحصول على واردات من سلع و خدمات منتجة في الخارج. و على ذلك فإن ما تستورده و تنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه من الناتج الوطني لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج الوطني، وعلى ذلك يكون:

$$\text{إنفاق العالم الخارجي أو صافي الصادرات} = \text{الصادرات} - \text{الواردات}.$$

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

ووفقاً لما تقدم نقول بأنه بإتباع طريقة الإنفاق يتم جمع إنفاق القطاعات الأربعة ليكون:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} + \text{صافي الصادرات.}$$

3- طريقة الدخل:

عرفنا الدخل الوطني National Income بأنه عبارة عن "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة"، و بذلك تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخل التي تولدت من الناتج، فالقيام بالعملية الإنتاجية يتطلب تضافر عوامل الإنتاج و مساهمتها في الإنتاج، و الحصول على خدمات هذه العوامل يستدعي دفع أثمان لها، و كأن قيمة الناتج الوطني هنا تتجلى في صورة أجور و ريع و فوائد و أرباح، و من هذا المنطلق نقول بأن الدخل التي تحصل عليها عناصر الإنتاج و التي تدخل في حسابات الدخل الوطني هي:-

أ- الأجور والمرتبات:

تمثل الأجور Wages "جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافه". وهنا نشير إلى أن ما يطلق عليه تعويضات العاملين إنما تشمل إضافة إلى الأجور و المرتبات جميع المكافآت و العمولات و الهبات و المزايا المادية و العينية التي يحصل عليها العامل، و من أهم ملحقات الأجور و المرتبات المساهمة في التأمين الإجتماعي من قبل أصحاب الأعمال الذين يلتزمون بدفع نسبة مئوية من الأجر لتمويل نظام الضمان تعد من جانبهم جزء من مدفوعات الأجر الكلي، وبذلك فإن مدفوعات الضمان الإجتماعي التي تدفعها الحكومة للعجزة والمسنين وذوي العاهات لا تدخل ضمن قيمة الناتج المحلي و لا تعتبر جزءاً من الدخل الذي يستلمه العاملين فعلاً.

ب- الأرباح:

عائد ودخل عنصر التنظيم وتتمثل الأرباح Profits في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية، وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل الوطني إلى حسابين أساسيين هما:

- دخل الملاك: وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.
- أرباح الشركات: وهي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- ضرائب دخل الشركات: وتمثل "ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب".
- أرباح الأسهم: عبارة عن "الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة".
- الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة: وهي "الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يحتجز في خزانة الشركة لمواجهة أي إلتزامات.

ت- الربح أو الإيجار:

الربح Rent عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العلمية الإنتاجية" وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية. هذا إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

ث- الفوائد:

الفائدة Interest هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض"، ولا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين. وجمع الدخول السابقة نحصل على الدخل الوطني أو ما يعرف بصافي الناتج بسعر التكلفة، أي أن:

$$\text{صافي الناتج بسعر التكلفة (الدخل الوطني)} = \text{الأجور} + \text{الفائدة} + \text{الربح} + \text{الأرباح}.$$

ولكننا نريد هنا إجمالي الناتج مقيماً بأسعار السوق وليس بأسعار التكلفة، لذا نضيف الضرائب الغير مباشرة (ضرائب الإنتاج والبيع)، ونطرح إعانات الإنتاج إن وجدت، كما أننا نضيف تلك المدفوعات التي دخلت ضمن الناتج النهائي والمتمثلة في اهتلاك رأس المال

رابعا/العلاقة بين الناتج والدخل الوطني وأنواع الدخل الأخرى:

قبل توضيح العلاقات بين حسابات الناتج الوطني، ينبغي تعريف كل من: إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الناتج الوطني.

أ- **إجمالي الناتج المحلي:** هو الناتج المتولد من جميع عوامل الإنتاج المحلية والأجنبية المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما، خلال فترة عادة ما تكون سنة.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

ب- إجمالي الناتج الوطني: هو الناتج المتولد من عوامل الإنتاج المحلية سواء المتواجدة داخل الحدود الجغرافية لبلد ما أو خارجها، خلال فترة عادة ما تكون سنة، وبالتالي:

أ- إجمالي الناتج الوطني (GNP) = إجمالي الناتج المحلي (GDP) - صافي عوائد عناصر الإنتاج.

ب- صافي عوائد عوامل الإنتاج = عوائد عوامل الإنتاج المحلية المتواجدة في الخارج - عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية المتواجدة في الداخل.

ت- إجمالي الناتج (محلي/وطني) بسعر السوق = إجمالي الناتج (محلي/وطني) بسعر التكلفة + ضرائب غير مباشرة - إعانات إنتاج.

ث- صافي الناتج الوطني (NNP) = إجمالي الناتج الوطني - اهتلاك رأس المال.

ج- الدخل الوطني = صافي الناتج الوطني بسعر التكلفة.

= يساوي أيضاً عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في الإنتاج بمعنى:

الدخل الوطني = الأجور و المرتبات + الربح أو الإيجار + الفوائد + الأرباح.

ح- الدخل الشخصي Personal Income: يختلف الدخل الشخصي أو الدخل المستلم فعلاً عن الدخل الوطني أو المكتسب، حيث أن الدخل الشخصي هو عبارة عن "الدخل الوطني بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي".

الدخل الشخصي = الدخل الوطني - ضرائب أرباح الشركات - الأرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات.

خ- الدخل المتاح Disposable Income: هو "الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار". فالحكومات عادة ما تقوم بفرض ضرائب على دخول الأفراد تعرف بالضرائب المباشرة أو ضرائب الدخل Income Taxes ، فإذا خصمنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي نحصل على الدخل المتاح، أي أن:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل.

د- الادخار الشخصي Savings : لما كان المستهلكون يوزعون دخلهم المتاح بين إنفاقهم الاستهلاكي و مدخراتهم، فإن الادخار يكون عبارة عن "ما يتبقى من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك متضمناً الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين".

الادخار الشخصي = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي متضمناً فوائد المستهلكين.

ملاحظة: عند حساب إجمالي الناتج المحلي كل طريقة تعطي نوع من الناتج:

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

طريقة الحساب	نوع الناتج
طريقة الدخل	صافي الناتج الوطني بسعر التكلفة.
طريقة الإنفاق	إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق.
طريقة المنتج النهائي	إذا أعطي السعر نتحصل على إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق، وإذا أعطيت التكلفة نتحصل على إجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة.
طريقة القيمة المضافة	إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق.

خامسا/الناتج الحقيقي و الناتج النقدي:

إن القيمة التي حصلنا عليها عند حسابنا للناتج الوطني الإجمالي هي القيمة النقدية للناتج الوطني مقوماً بالأسعار الجارية، فلو كانت قيمة الناتج الوطني مقوماً بالأسعار الجارية لعام 2000 هي 100 مليون دينار ، و في عام 2001 أصبحت 160 مليون دينار، هذا على الرغم من أن كمية ما أنتج من سلع و خدمات لم تختلف بل هي متساوية في العامين.

السؤال هنا:- لماذا ارتفعت قيمة الناتج الوطني في 2001 عما كانت عليه في 2000؟ السبب هو ارتفاع الأسعار و الذي عمل على زيادة الناتج زيادة نقدية و ليست حقيقية، و من هنا تصبح عملية المقارنة بين الفترتين الزمنية غير واقعية، فالتضخم و الانكماش يعقدان قياس الناتج الوطني والذي ما هو إلا كميات السلع و الخدمات المنتجة مضروبة في أسعارها، و التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، في حين أن الانكماش هو انخفاض في ذلك المستوى.

والمختصون في حسابات الدخل الوطني يكمشون Deflate الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع لاستبعاد أثر الارتفاع، بينما يضخمون Inflate الناتج عندما تتجه الأسعار نحو الانخفاض. وبذلك فهم يقدمون قيمة الناتج الوطني وكأن الأسعار وقيمة النقود لم تتغير عبر السنوات. ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أنه لكي نتغلب على مشكلة تغيرات الأسعار وتأثيرها على قيمة الناتج الوطني فإننا، نعمل إلى استخدام ما يعرف بـ"الأرقام القياسية للأسعار" Price Index ، فما هي الأرقام القياسية للأسعار؟

"هي الأرقام التي تقيس التغير في الأسعار خلال فترة زمنية معينة بهدف رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية معينة".

مثال: نفترض أن الاقتصاد الوطني ينتج أربع أنواع من السلع، كما أنه لا توجد صادرات، أو مداخل محولة الى العالم الخارجي، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

أنواع السلع	Q_{2010}	Q_{2015}	P_{2010}	P_{2015}
1	6	5	14	32
2	12	10	10	18
3	15	20	4	5
4	20	24	8	9

1- حساب الدخل بالأسعار الجارية لسنة 2015:

$$Y_c = \sum Q_{2015} P_{2015} = (5 * 32) + (10 * 18) + (20 * 5) + (24 * 9) = 656 DA$$

2- حساب الدخل الوطني بالأسعار الثابتة لسنة 2015 (سنة الأساس 2010):

$$Y_F = \sum Q_{2015} P_{2010} = (5 * 14) + (10 * 10) + (20 * 4) + (24 * 8) = 656 DA$$

3- حساب الرقم القياسي للكميات حسب صيغة لاسبير وباش:

أ- الرقم القياسي للكميات (لاسير):

$$Y_{Fl} = \frac{\sum Q_{2015} P_{2010}}{\sum Q_{2010} P_{2010}} = 0.9132 = 91.32\%$$

ب- الرقم القياسي للكميات (باش):

$$Y_{FB} = \frac{\sum Q_{2015} P_{2015}}{\sum Q_{2010} P_{2015}} = 0.9534 = 95.34\%$$

4- انخفاض الدخل الحقيقي حسب صيغة لاسبير بنسبة: 8.68 %، وانخفاض بنسبة 4.66 %

حسب صيغة باش.

5- حساب الرقم القياسي للأسعار:

أ- الرقم القياسي للأسعار (لاسير):

$$Y_{Fl} = \frac{\sum Q_{2010} P_{2015}}{\sum Q_{2010} P_{2010}} = 1.421 = 142.1\%$$

ب- الرقم القياسي للأسعار (باش)

$$Y_{Fl} = \frac{\sum Q_{2015} P_{2015}}{\sum Q_{2015} P_{2010}} = 1.48 = 148\%$$

6- زيادة المستوى العام للأسعار بـ 42.1 % حسب صيغة لاسبير، و 48 % حسب صيغة باش.

الفصل الثالث: مدخل للنظرية الكلاسيكية

- افتراضات النظرية الكلاسيكية.
- كيفية عمل النظرية الكلاسيكية.
- نظرية الانتاج.
- نظرية العمل.
- نظرية النقود.
- التوازن الكلي في الأسواق الثلاث.
- أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

تمهيد: لقد حاول الاقتصاديون الكلاسيك في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أمثال آدم سميث ودفيد ريكاردو وأتباعهم في إنجلترا، وساي في فرنسا التعرض إلى الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والتوازن الكلي، وشكلت كتاباتهم وكتابات أتباعهم مدرسة معينة من التفكير يطلق عليها المدرسة الكلاسيكية، والتي ظلت سائدة في الفكر الاقتصادي حتى حدوث أزمة الكساد العظيمة في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وقد كان الاعتقاد السائد بين هؤلاء يركز على مجموعة من الافتراضات.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

أولا/افتراضات النظرية الكلاسيكية:

أ- تفترض النظرية الكلاسيكية توافر شروط المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الإنتاج، ويترتب عن ذلك عدم قدرة بائعي السلع والخدمات السيطرة على الأسعار، ونظرا لتوافر هذه المرونة في الأسعار (وخاصة معدلات الأجر) فهناك اتجاه تلقائي لكي يعمل الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل "الاستخدام التام".

ب- استحالة حدوث حالة عامة من العجز في الطلب (أو بعبارة أخرى فائض الإنتاج) نظرا لأن "العرض دائما يخلق الطلب الخاص به"، وهذه الصيغة المتعارف عليها بقانون ساي للأسواق نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي "جان باتيست ساي".

ت- الاقتصاد الحر يتضمن قوى ذاتية تدفع إلى التوازن عند مستوى التشغيل التام، وبالرغم من الاعتراف بأن بعض الاختلالات قد تؤدي إلى الابتعاد عن حالة التوظيف التام، إلا أن الرأي السائد أن هذه الاختلالات لن تكون ملموسة، وحتى في حالة حدوثها، هناك قوى تلقائية يمكن الاعتماد عليها لكي يعود النظام الرأسمالي إلى حالة الاستخدام التام بسرعة.

ث- وترتبط على ما جاء في الفقرة أ- أعلاه فان البطالة لا يمكن أن تصل إلى حد الخطورة، فضلا عن الاعتقاد بأنه لا توجد سياسات يمكن الاعتماد عليها في حالة حدوث البطالة، سوى ترك القوى الطبيعية تعمل بدون تدخل، ولذلك فان السياسة النقدية هي السياسة الاقتصادية الوحيدة من خلال التحكم في النقود، وتوفير الائتمان التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في النشاط الاقتصادي.

ثانيا/كيفية عمل النظرية الكلاسيكية:

أ- **نظرية الاستخدام (التوظيف) والأجور الحقيقية:** والتي تهتم بدراسة الناتج الوطني، والتي تقضي هذه النظرية بأن مستوى الإنتاج يعتمد على عوامل حقيقية، وهي عرض العمل والظروف الفنية للإنتاج، وتعتمد كل التغيرات (التعديلات) على التغير في الأسعار النسبية، والافتراض الجوهري في هذه الحالة هو أن الأسعار والأجور تتمتع بحرية كاملة في الحركة، وبالشكل الذي يساعد على تحقيق التوظيف.

ب- **قانون ساي:** والذي يشير إلى أن العرض دائما يخلق الطلب الخاص به.

ت- **النظرية الكمية للنقود:** والتي تهتم بتحديد المستوى العام للأسعار حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح، والافتراض الجوهري في هذه الحالة

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

هو أن كل النقود يتم إنفاقها سواء على السلع الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية، مما يعني استبعاد الاحتفاظ بالنقود كسلوك رشيد (مخزن للقيمة).

ث- **نظرية سعر الفائدة:** والتي تهتم بتحديد الطريقة التي يتم بها تقسيم الناتج الوطني بين الاستهلاك والاستثمار، والافتراض الجوهرى في هذه الحالة هو توفر المرونة في منحى الادخار أو منحى الاستثمار (أو كلاهما لتغيرات سعر الفائدة).

ثالثا/نظرية الإنتاج:

أ- دالة الإنتاج وحجم الإنتاج:

إن نقطة البداية في دراسة التوازن الكلاسيكي هي دالة الإنتاج وتعرف الدالة بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة وعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه الكمية ويمكن كتابتها كما يلي:

$$Y = f(N, K, \dots)$$

حيث - Y: تمثل الكمية المنتجة، N, K, ...: عوامل الإنتاج.

بافتراض ثبات وكذا مستوى المعارف العلمية والتكنولوجية فإن حجم الإنتاج يصبح مرتبط

في المدى القصير بحجم اليد العاملة وبذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = f(N, \bar{K})$$

بافتراض ثبات رأس المال و كذا مستوى المعارف العلمية و التكنولوجية فإن حجم الإنتاج

يصبح مرتبط في المدى القصير بحجم اليد العاملة و بذلك تصبح دالة الإنتاج كما يلي:

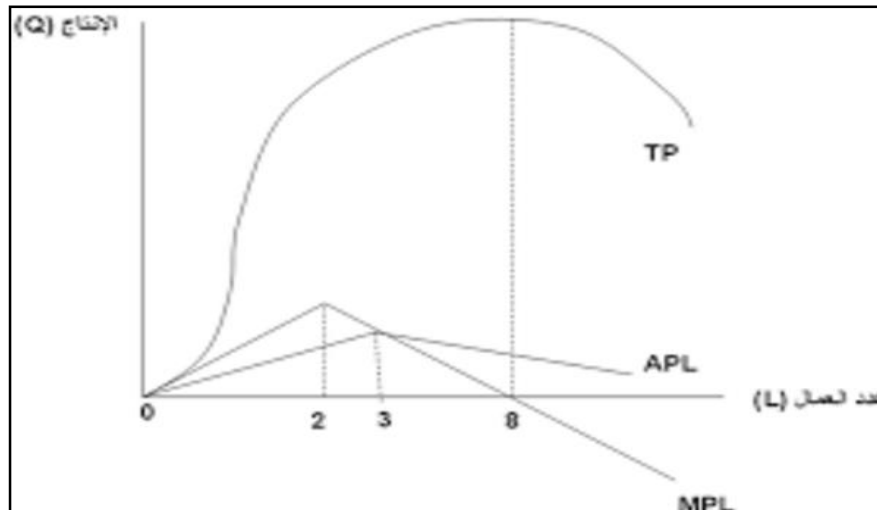
$$Y = f(L)$$

وحيث أن الناتج الحدي للعمل يكون دائما موجب ومتناقصا أي:

$$y'(L) = \frac{\partial y}{\partial L} > 0 \quad \text{و} \quad y''(L) < 0$$

بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة كما يوضحه الشكل التالي:

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية



إن عرض العمل تابع لمستوى الأجرة النقدية المقدمة من طرف المؤسسات أما الطلب على العمل من طرف المؤسسات يخضع لعنصر تعظيم الربح وهنا تظهر العلاقة بين إنتاجية العمل والمعدل الفعلي للأجر.

ب- قانون ساي للمنافذ:

يعد قانون ساي أحد أهم مكونات النظرية الكلاسيكية في التحليل الكلي، وقد بنيت أفكار ساي على فروض عامة: أن المستهدف في النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك، وحتى الادخار فهو استهلاك مؤجل ولا بد للادخار أن يتحول إلى استثمار، وبالتالي فالنقود وسيلة تبادل فقط. قانون ساي " العرض يخلق طلب " يعني أن السلع التي سوف تنتج، هناك أسواق سوف يتم تصريفها من خلالها تلقائياً.

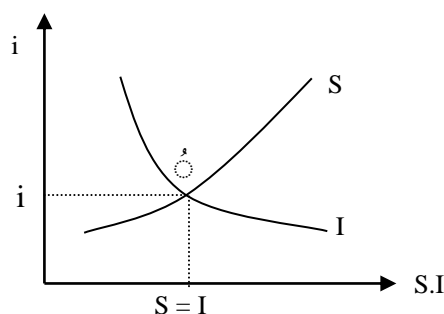
وقد دعم الفكر الكلاسيكي رأيه بالاستنتاجات التي توصل إليها وفي مقدمتها صعوبة تحقيق فائض أو عجز في الإنتاج، وإن حدث فائض في الإنتاج فيعد من الناحية الزمنية مؤقتاً وفي حالة استمرار هذا الفائض من السلعة فإن المنتجين سوف يعدلون عن إنتاجها إما بتقليل إنتاج لتلك السلعة والتمتع بوقت من الراحة أو التحول نسبياً إلى إنتاج سلعة أخرى كما أنهم استنتجوا أن الاقتصاد لا يتسم بالاستقرار إلا في حالة الاستخدام التام وأن ليس هناك بطالة في تشغيل هذه الموارد.

ت- النظرية الكلاسيكية للادخار، الاستثمار والفائدة:

الادخار في نظر الكلاسيك ما هو إلا شكل من أشكال المصاريف، حيث يمثل المشتريات من السلع الرأسمالية أو التجهيزات، بمعنى كل ادخار هو عبارة عن استثمار وبالتالي لا يمكن أن يقلل من الطلب الكلي.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

يتم تحويل الادخار إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة، والذي يعتبر حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية وبواسطته يبقى قانون ساي صالحا بالنسبة للاقتصاد تسود فيه النقود، حيث يمثل الاستثمار الطلب على الموارد المالية ويمثل الموارد المالية ويمثل الادخار عرض هذه الموارد، ويمثل سعر الفائدة مقابل لهذه الموارد، وبذلك نجد أن الطلب على الاستثمار هو دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة ودالة الادخار دالة متزايدة بالنسبة له، ويمكن كتابة المعادلتين في



المدى القصير على الشكل التالي:

▪ دالة الادخار: $s = s(I)$ $s'(I) > 0$

▪ دالة الاستثمار: $I = I(i)$ $I'(i) < 0$

يحدث التوازن في حالة تساوي الادخار مع الاستثمار عند مستوى معين من سعر الفائدة،

سعر الفائدة التوازني يتحدد عندما يقطع منحني الطلب على الاستثمار مع منحنى عرض الادخار.

وبشكل عام فإن حجم الادخار والاستثمار لا يتوقف فقط على سعر الفائدة وإنما يتوقف

على مستوى الدخل الكلي Y الذي يحدده المستوى العام للتشغيل، وبذلك فإن مستوى الادخار

والاستثمار حسب النظرية يتوقف على الدخل وسعر الفائدة السائد وذلك بالرجوع إلى دالة الاستهلاك

والاستثمار.

الدخل الحقيقي لا يغير أساسا النموذج الكلاسيكي وحسب هذا الافتراض فإن:

$$I(y, i) = S(y, i)$$

إن تحديد التوازي في سوق العمل وكذلك حجم العمالة على مستوى كلي للاقتصاد يحدد لنا

مستوى الدخل y وعندما يصبح لدينا y معروف فإن سعر الفائدة (i) يحقق التوازن بين الادخار

والاستثمار.

رابعا/نظرية العمل:

أ- الطلب على العمل:

الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة للأجر الحقيقي:

حيث: $D''\left(\frac{W}{P}\right) < 0$ ، $L_d = D\left(\frac{W}{P}\right)$

W : الأجر الاسمي.

P : المستوى العام للأسعار.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

"أي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن المؤسسات لا تقوم بالطلب على العمال إلا في حالة ما إذا كان الأجر الحقيقي منخفض، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد في حالة المنافسة الكاملة، وهو مبدأ تعظيم الربح". وحسب هذا المبدأ فإن المؤسسة ترفع من حجم إنتاجها إلى أن تتساوى الزيادة في الإنتاج مع تكلفته، أما من ناحية العمالة فهذا يترجم في توظيف عدد آخر من العمال من طرف المؤسسة إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع التكلفة الحدية : $MR = MC$.

وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي:

$$MC = \frac{W}{MP}$$

W : تمثل معدل الأجر الاسمي.

MP : تمثل الإنتاجية الحدية.

وحيث أن المنتجين في حالة المنافسة التامة لا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في السوق بتفاعل قوي العرض و الطلب وهذا يعني أن السعر (P) ثابت ومساو للإيراد الحدي MR .

$$MR = P$$

$$MR = P = MC = \frac{W}{MP} \quad \text{أو}$$

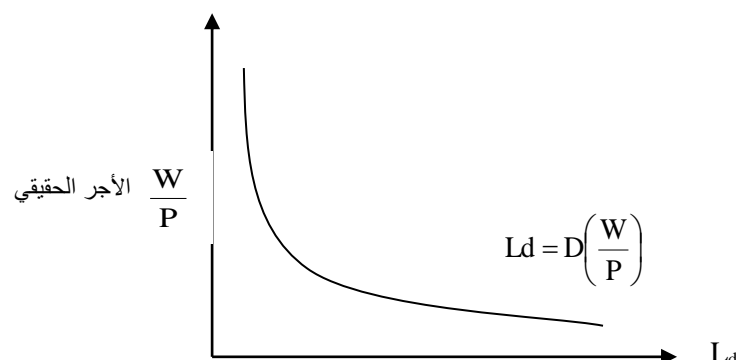
$$MP = \frac{W}{P} \quad \text{ومنه} \quad P = \frac{W}{MP} \quad \text{أو}$$

ومن العلاقة السابقة يتبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما، وإذا عمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل، وبما أن: $MP = W$ P هي تمثل قيمة الإنتاجية الحدية أي:

$$VMP = MP.P = W$$

وتمثل العلاقة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، وفي حالة تساوي الإنتاج الحدي مع الأجر الحقيقي فإن المنتج لا يقبل على زيادة طلب العمالة، لذا نستطيع أن نقول أن: $L_d = D\left(\frac{W}{P}\right)$ هي

دالة عكسية لمعدل الأجر الحقيقي.



محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

وبما أن التحليل في حالة المنافسة التامة فإن P يكون ثابت مهما كانت القيمة المباعة وأن أي انخفاض في W يمثل انخفاض في لأجر الحقيقي الذي تتحمله المؤسسة وهي بذلك تحت صاحب المؤسسة على زيادة طلب اليد العاملة.

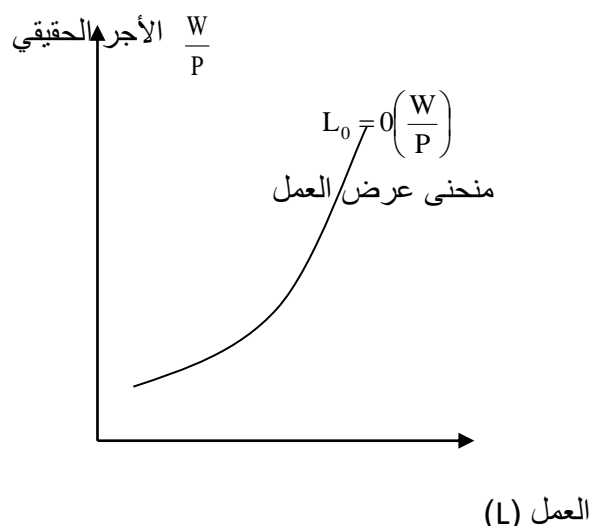
ومنه فالنظرية التي تعرض إليها الكلاسيك تعتبر أن **منحنى الطلب الكلي للعمل** ينطبق على **منحنى الطلب على العمل بالنسبة للمؤسسات** أي أن حجم العمالة على مستوى الكلي يرتفع كلما أنخفض المستوى الحقيقي للأجور.

ب- عرض العمل:

عرض العمل في النموذج الكلاسيكي هو دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي، حيث يقوم الأفراد بعرض عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شرائها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي تغير بها الأجر فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة. نستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بأسعار الإنتاج.

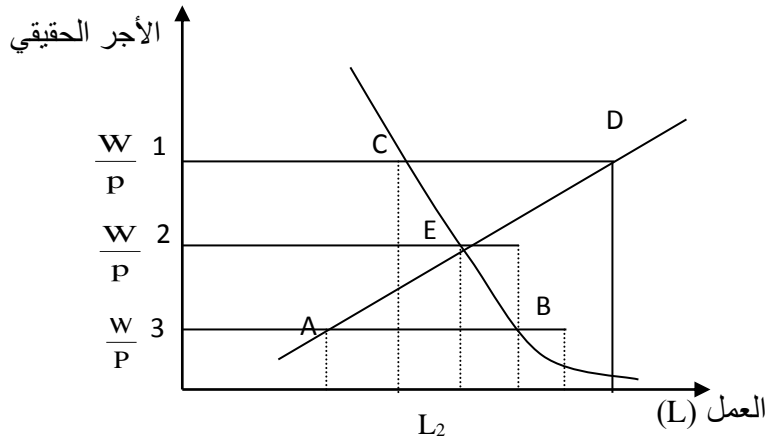
ويمكن ملاحظة خاصيتين هامتين في النموذج الكلاسيكي لعرض العمل:

- يعتبر الأجر الحقيقي المحدد الرئيسي لحجم العمل المعروض، والذي يجعل العامل في النهاية يتخذ قراره الخاص، بتوزيع وقته بين الراحة والعمل من مقارنته لمقدار السلع والخدمات التي يستطيع الحصول عليها مقابل وحدة من عمله.
- تكون العمالة المعروضة أكبر عند أجور حقيقية أعلى، والذي يجعل العامل يختار بين راحة أقل، أي أن منحنى عرض العمل له انحدار موجب.



ت- توازن سوق العمل :

من خلال الفروض السابقة لا توجد إلا طريقة واحدة لتحقيق التوازن في سوق العمل ومعدل الأجر الحقيقي، ومن خلال تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو موضح في الشكل:



- عند معدل الأجر الحقيقي $\left[\frac{W}{P}\right]_3$ الطلب على العمل أكبر من عرض العمل أي أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في اليد العاملة ومن الشكل يقدر بالمسافة AB وهذا يؤدي بالمنتجين الذين يعملون في سوق المنافسة التامة إلى التنافس من أجل الحصول على عمال، وبالتالي: يؤدي إلى زيادة أجورهم إلى $\left[\frac{W}{P}\right]_2$ ويحدث توازن بين العرض والطلب على العمل عند هذا الأجر (ثبات الأسعار)

- أما عند معدل الأجر الحقيقي $\left[\frac{W}{P}\right]_1$ فإن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، أي أن العمل يعاني من فائض كبير في اليد العاملة (بطالة) ومن الشكل يقدر بالمسافة CD، ومن أجل القضاء على البطالة وتوظيف هذا الفائض من اليد العاملة يجب على العمال القبول بتخفيض أجورهم (ثبات الأسعار والأشياء الأخرى) إلى المستوى الذي يتم فيه التوازن حيث ينخفض الأجر إلى المستوى $\left[\frac{W}{P}\right]_2$ وعند هذا المستوى يتحدد حجم العمل التوازني بـ: L_2 .

حسب النموذج الكلاسيكي فإن مستوى التوازن للعمل (L) يمثل المستوى الذي يكون فيه الاقتصاد في حالة التشغيل التام كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل في نفس الوقت معدل الأجر الحقيقي في حالة التشغيل التام وفي حالة التوازن فإن البطالة التي يمكن أن تظهر فيما بعد ما هي بطالة ناجمة عن إرادة الفرد وهذا راجع لسببين:

السبب الأول: إذا وجد عند التوازن عمالا لا يشتغلون فإن هذا يرجع إلى أن هؤلاء العمال لا يرغبون في العمل بالأجور السائدة وإنما يرغبون في رفع هذه الأجور بالنسبة للإنتاجية الحدية للعمل .

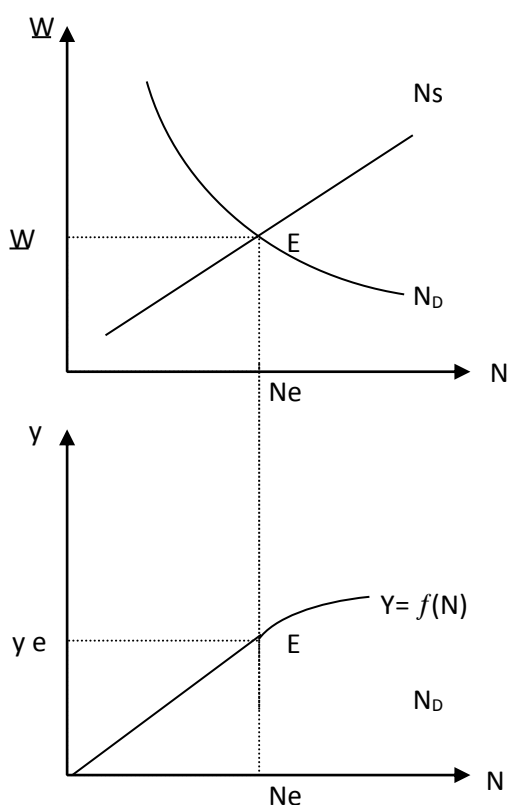
محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

وبالتالي فإن بطالتهم تعتبر بطالة إرادية إذا قبلوا فقط بتخفيض بسيط في أجورهم الاسمية، فإن معدل الأجر الحقيقي سوف ينخفض وبالتالي يسمح بزيادة الطلب على العمل.

السبب الثاني: تعتبر النظرية الكلاسيكية أن الأجور الاسمية تتحدد بعد المساومة بين العمال بصفة عامة والمؤسسات، وهي بدورها تحدد الأجر الحقيقي، وبالتالي فإن العمال سيستطيعون تحديد أجورهم الحقيقية وبالتالي حجم العمالة، وعليه فإن أي بطالة فيما بعد تعتبر بطالة إرادية.

ث - تحديد حجم الإنتاج التوازني¹:

ويمكن إيجاد حجم الإنتاج في التوازن بيانيا كما في الشكل التالي:



ويلاحظ من الشكل أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل وهو ما تمثله النقطة E فإن حجم الإنتاج " y_e " يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.

ج - البطالة وتوازن سوق العمل عند الكلاسيك:

يتحقق التوازن في سوق العمل عند معدل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، ومع أن الكلاسيك يقرون بحالة التشغيل التام إلا أنهم تعرضوا لبعض أنواع البطالة.

- البطالة الاحتكائية:

" تعرف البطالة على أنها نتيجة البحث عن فرص العمل من قبل كل من العمال وأصحاب الأعمال في أسواق تسودها معلومات غير تامة " فبالنسبة للعمال تتمثل الفرصة البديلة في البحث عن فرص العمل بالوقت المضحي به سواء كان ذلك من وقت الراحة أو وقت العمل إضافة إلى التكاليف التي يتحملها العامل أثناء عملية البحث عن عمل ويبنى العامل العاطل قراره على أساس الأجر النقدي الذي يتحصل عليه مقارنة بالأجر الحقيقي، ومنه يقبل العمل بأجر أقل منه، إلا أنه قد يضطر إلى القبول بهذا الأجر إذا طالت فترة بقائه عاطلا عن العمل.

- البطالة الهيكلية:

" يقصد بتعرض الاقتصاد إلى تغيرات هيكلية هو أن بعض الصناعات وبعض المناطق في الدولة تتعرض إلى الانهيار في الوقت الذي تتعرض فيه مناطق وعمال وصناعات أخرى للتوسع، وهنا ينتج اختلال توازن بين زيادة عرض العمل في القطاعات التي أصابها تقلص وزيادة طلب العمل في القطاعات التي تواجه حالة التوسع "، هنا يتوجه العمال من القطاعات ذات العجز إلى قطاعات ذات الفائدة استجابة لتغيرات في الأجر إلا أن هذا الإجراء يتطلب وقتا من ناحية إعادة تأهيل اليد العاملة حسب المناصب الجديدة وأيضا حسب الطلب على السلع المعروضة في الأسواق.

خامسا/نظرية النقود:

1- فروض النظرية:

- ثبات حجم الإنتاج الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل: ترى هذه النظرية أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي أنها وسيط للتبادل وقد استندوا على قانون ساي (أن العرض يخلق الطلب المساوي له) بمعنى: أن الاقتصاد في حالة توازن دائم وأن أي اختلال فيه سرعان ما يزول بفضل الأسعار وبالتالي فإن للنقود دور حيادي يتمثل في كونها وسيلة لمبادلة السلع فقط.
- ارتباط التغير في مستوى الأسعار بتغيير كمية النقود المعروضة بمعنى (أن أي تغير في كمية النقود المعروضة تنعكس وبنفس المقدار على المستوى العام للأسعار فزيادة الأول تؤدي إلى زيادة الثاني بنفس القدر والعكس صحيح) أي إن هناك علاقة طردية تناسبية بين عرض النقود والأسعار فالفكر الكلاسيكي يجعل المستوى العام للأسعار متغير تابع وسلبى لكمية النقود المعروضة لأنه يهمل العوامل التالية:

- ارتفاع الأجور وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- أثر الحروب وغيرها من العوامل.
- ثبات سرعة تداول النقود (يقصد بها: عدد المرات التي يم فيها تبادل النقود لتسوية المعاملات والتبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة)، وتعتمد سرعة تداول النقود على العوامل التالية:
 - درجة كثافة السكان.
 - تقدم شبكات المواصلات والنقل.
 - تطور العادات في المجتمع كالاستهلاك والادخار.
 - تقدم النظام المصرفي والأسواق المالية.
- الاقتصاد الذي يتم التعامل فيه هو اقتصاد مغلق أي يعتمد على العوامل الداخلية فيه.

2- أشكال النظرية الكلاسيكية:

- أ- **معادلة المبادلة لفيشر:** تقوم على أساس أن النقود كأى سلعة تتحدد قيمتها بناء على الطلب والعرض منها وينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار بالشكل التالي :

$$MV = PT$$

حيث:

M: الكمية المعروضة من النقود P: المستوى العام للأسعار

V: سرعة تداول (تبادل) النقود T: حجم التبادلات الاقتصادية

نلاحظ: من الفروض السابقة أن V و T ثابتة وبالتالي فإن تغير P تتوقف على التغير في M.

ب- صيغة سرعة دوران الدخل:

تعاني صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات من مشكلتين عند التطبيق تتعلق الأولى بحجم المعاملات (T) المتعلقة بالإنتاج أو الناجمة عن بيع الأوراق المالية وأصبح من الصعب افتراض ثابت T حتى في حالة توفر مستوى الاستخدام التام، أما المشكلة الثانية تتعلق بمستوى الأسعار P والتي تمثل كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة.

وحسب صيغة دوران الدخل فقد ركز الاقتصاديون على حجم الإنتاج الجاري بدلا من حجم المعاملات أي Y بدلا من T ما أخذوا المستوى العام للأسعار بدلا من سعر المعاملات وبالتالي عدلت صيغة فيشر كما يلي:

$$M.V = P.Y$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد يجب أن تتساوى الكمية المعروضة في النقد مع الكمية المطلوبة، أي الطلب على النقد معطى بالشكل:

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

$$Md = \frac{1}{V} P.Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على: $Md = \frac{1}{V} Y$ وهي معادلة فيشر لطلب الدخل على النقود الحقيقية.

وبالرغم من أن صيغة الدخل قللت الكثير من المشاكل العملية إلا أنها أبرزت مشاكل نظرية، فالمشكلة في صيغة فيشر للمعاملات تتضمن الإنجاز الفعلي للمعاملات في حين أن المشكلة في صيغة فيشر لسرعة دوران الدخل هو أنها لا تتضمن جميع المعاملات، فمثلا المبادلات الخاصة بمبادلات الأصول الرأسمالية والأوراق المالية غير موجودة في حساب الدخل، طالما أن هذه المبادلات لا تخلق دخلاً بحد ذاتها.

" إن المعادلة $P = \frac{M.V}{T}$ تبرز دور النقود في عملية المبادلة في حين أن المعادلة $P = \frac{M.V}{Y}$ تبرز دور النقود في إنتاج الدخل الوطني وبالتالي فإن صيغة المبادلات تختلف عن صيغة سرعة دوران الدخل ويزداد هذا الاختلاف حدة في صيغة كامبردج للأرصدة النقدية.

ت- معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج):

وفقاً لهذه النظرية فإن كمية النقود لا ترتبط بحجم المعاملات الاقتصادية، بل ترتبط بمعدل الدخل النقدي بحيث أن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كنسبة من دخولهم في صورة نقدية سائلة مخصصة للإنفاق ستؤثر على حجم الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار، بمعنى أن هذه النظرية قامت بتفسير التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من جانب الطلب على النقود وليس من جانب العرض.

والطلب الكلي للأرصدة النقدية الحاضرة يعطى بالشكل التالي:

$$Md = K.Y$$

Y : الدخل الوطني الاسمي.

K : معامل التناسب، معامل التفضيل النقدي.

وطالما أنه يتم التعبير عن الدخل الكلي الحقيقي كآلاتي:

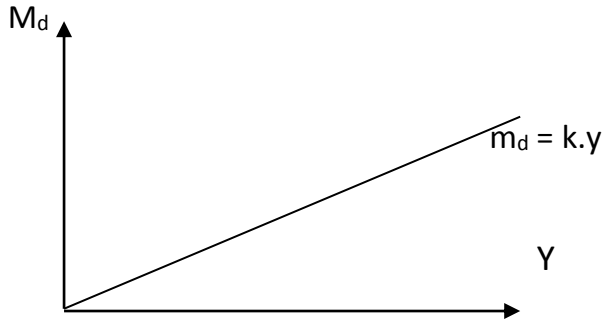
$$Md = K.P.Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على P نحصل على:

$$\frac{Md}{P} = m.d = Ky$$

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

" والمعادلة الأخيرة هي معادلة الأرصدة النقدية الحقيقية و يوضح الشكل البياني معادلة كامبردج للأرصدة النقدية بحيث أنه كلما زاد الدخل الوطني الحقيقي ازداد الطلب على كمية النقود الحقيقية بنفس النسبة ".



ثالثا: مقارنة بين النظريتين:

- ركزت نظرية المبادلة على جانب عرض النقود في حين أن نظرية كامبردج ركزت على جانب الطلب.
- قررت نظرية المبادلة وجود علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار.
- ركزت نظرية المبادلة على أن النقود هي وسيلة للتبادل فقط بينما أضافه معادلة كامبردج على أنها مخزنا للقيمة أيضا.
- إلا أن النظريتان اتفقتا على أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع لكمية النقود سواء بطريقة مباشرة كما افترض فيشر أو بطريقة غير مباشرة كما في النظرية الأخرى.

سادسا/ التوازن الآني للقطاعين الحقيقي والنقدي:

يمكن إيجاد حل للتوازن الكلي بالنسبة للقطاع الحقيقي وذلك بعد دراسة كل من سوق العمل والخدمات ، حيث أصبح لدينا نموذج لهذا القطاع يحتوي على كل العلاقات الأساسية اللازمة لحله، أي لتحديد قيم التوازن للمتغيرات الحقيقية الداخلية أي حجم العمل، حجم الدخل الحقيقي، معدل الأجر الحقيقي، معدل الفائدة، أحجام الادخار والاستثمار وكذلك الاستهلاك، أما العلاقات الأساسية المكونة لهذا النموذج فهي :

$$\begin{aligned}
 & 1. \text{ سوق العمل : عرض العمل } N_s = f\left(\frac{W}{P}\right) \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{شرط توازن سوق العمل} \\ N_s = N_d \end{array} \right. \quad \text{الطلب على العمل } N_d = f\left(\frac{W}{P}\right) \\
 & 2. \text{ دالة الإنتاج للفترة القصيرة : } y = f(N) \\
 & 3. \text{ سوق السلع والخدمات : الإذخار } S = f(i) \quad \left\{ \begin{array}{l} \text{شرط توازن سوق السلع والخدمات} \\ S = I \end{array} \right. \quad \text{الاستثمار } I = f(i)
 \end{aligned}$$

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

4- السوق النقدية: الطلب على النقود

$$\begin{cases} \underline{M_d} = K P Y \\ M_s = M_o \end{cases}$$

عرض النقد وهو متغير خارجي

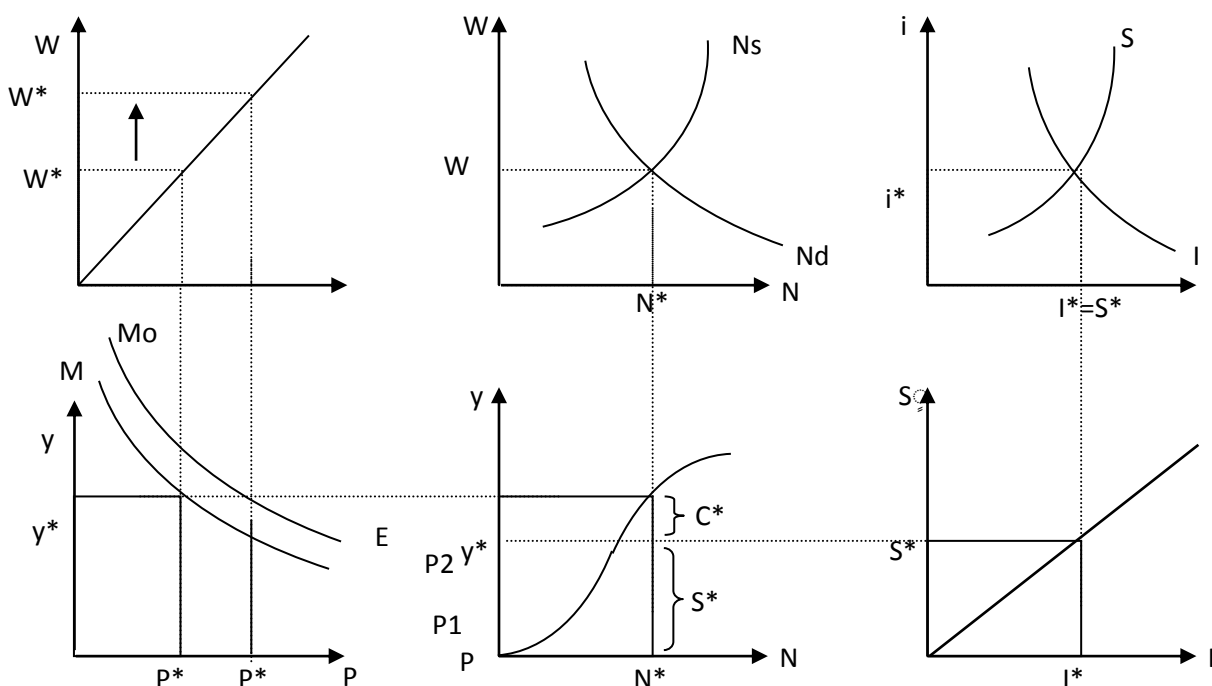
نوازن السوق النقدية.

شرط توازن سوق النقد:

$$M_o = M_s = \underline{M_d}$$

والتي تمكننا من تحديد المستوى العام للأسعار "P"

حل جملة المعادلات يمكننا من تحديد قيم التوازن كل من: عرض العمل/الطلب على العمل/الأجر الحقيقي/الأجر الاسمي/المستوى العام للأسعار/ حجم الانتاج/ الادخار/ الاستثمار/ الاستهلاك/ معدل الفائدة/ الطلب على النقود/ والآن يمكن تمثيل التوازن الكلي بيانيا يجمع مختلف البيانات في شكل واحد.



تمثيل بياني يوضح التوازن الكلي عند الكلاسيك

سؤال: ما هو أثر التغير في المتغيرات الحقيقية والنقدية على التوازن الاقتصادي الكلي عند الكلاسيك؟

- أثر التغير في المتغيرات النقدية:

نلاحظ من الشكل السابق أن التغير في العرض النقدي من M_0 إلى M_{01} أدى إلى تغير المتغيرات النقدية فقط حيث ارتفع السعر من P^* إلى P_1^* والأجرة الاسمية من W^* إلى W_1^* وأن مقدار التغير متناسب بين المتغيرات في حين أن المتغيرات الحقيقية بقيت على حالها ويأتي هذا التفسير الكلاسيكي على أساس فرضية الازدواجية.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- أثر المتغيرات الحقيقية على التوازن الكلي الكلاسيكي (نأخذ متغير واحد فقط كمثال):

نفرض أن عرض العمل قد زاد لسبب من الأسباب (عدى سبب الأجرة الحقيقية) وباعتبار أننا في حالة استخدام تام فإن هذه الزيادة في عرض العمل تؤدي إلى إحداث بطالة وللقضاء عليها فإن معدل الأجر الحقيقي ينخفض (الاسمي ينخفض أولاً) أي انخفاض تكلفة العمل بالنسبة للمنتجين وهذا ما يؤدي إلى زيادة التوظيف ومن ثم زيادة الإنتاج والذي بدوره يؤدي إلى الانخفاض في الأسعار وذلك حسب المعادلة الكمية للنقد حيث M (كمية النقود المتداولة) و V (سرعة دوران الوحدة النقدية) ثابتة مما يؤدي إلى زيادة الأجر الحقيقي ، الأمر الذي يؤدي بالمنتجين إلى إنقاص طلبهم على العمل فتزيد البطالة بدل القضاء عليها، وهناك ثلاث حالات لهذه المشكلة:

- حتى يقدم المنتجين على زيادة طلبهم على العمل وتزول البطالة ويعود الاقتصاد إلى وضع الاستخدام التام لابد أن يكون انخفاض المستوى العام للأسعار أقل من الانخفاض في معدل الأجر الاسمي .

- في حالة العكس فإن البطالة تزيد لأن معدل الأجر الحقيقي قد ارتفع بالنسبة لوضعه التوازني الابتدائي.

- إذا كان التغير في الأسعار والأجرة الاسمية بنفس النسبة فإن معدل الأجر الحقيقي يبقى نفسه ومنه فإن البطالة تبقى كما هي عليه.

أما أثر زيادة عرض العمل افتراضناها على سوق السلع والخدمات فمن المنتظر أن تؤدي إلى ارتفاع كل من الادخار والاستثمار والاستهلاك وذلك لامتناس الزيادة في الدخل الحقيقي (الإنتاج الحقيقي).

سابعا/ أهم الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- "افتراض حالة التوظيف الكامل، وفصل مستوى الإنتاج عن كمية النقود في المجتمع " . في حين أن الواقع مختلف تماماً.

- النقود ليست حيادية لا دور لها سوى اعتبارها وسيط في عملية التبادل حيث لها وظائف أخرى كما أن التغيرات في كمية النقود تؤثر في أسعار مختلفة السلع وبالتالي حجم الإنتاج والتشغيل.

- " ثبات سرعة تداول النقود " وذلك لأنها تتأثر بعوامل ثابتة على المدى القصير، لكن الواقع أثبت غير ذلك حيث أن العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود تتغير على المدى القصير والطويل.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- " افتراض سلبية المستوى العام للأسعار " ، فالمستوى العام للأسعار متغير تابع للمتغير المستقل الذي يعبر عن كمية النقود (علاقة طردية وتناسبية).
- لكن الواقع مختلف تماماً فالعلاقة ليست ميكانيكية أو نسبية كما أن تغيرات المستوى العام للأسعار لا تكون دائماً سبب تغير عرض النقود ولكن لأسباب أخرى مثل تغيير نفقات الإنتاج أو اختلاف توزيع الأرصدة النقدية على دوافع الطلب على النقود المختلفة.

الفصل الرابع: مدخل للنظرية الكينزية وأهم الدوال الأساسية في الاقتصاد الكلي

- مدخل للنظرية الكينزية.
- افتراضات النظرية الكينزية.
- الطريقة التي تعمل بها النظرية الكينزية.
- الدوال الأساسية في القطاع الحقيقي.
- الدوال الأساسية في القطاع النقدي.

تمهيد: مدخل النظرية الكينزية:

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظيف بعد حدوث الكساد العظيم سنة 1929، و في عام 1936 قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقد" General Theory of Employment, Interest, and Money والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة، وتتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظيف الكامل، وأن الاقتصاد الوطني قد يصل إلى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد، فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

أولاً/ أهم مقومات النظرية الكينزية: وتتلخص أهم مقومات النظرية الحديثة فيما يلي:

أ- عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار:

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التوازن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار، فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الحديثة تقول بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة، فكيف نتوقع أن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟ كما تؤكد النظرية الحديثة هذه الفكرة بقولها أن كلا من الإدخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة، فدوافع الادخار (شراء سلعة في المستقبل، الاحتياط لأي ظروف طارئة، لضمان مستقبل الأبناء، حباً في المال.. إلخ). تختلف تماماً عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح).

ب- سعر الفائدة:

إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال، ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

ت- معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار:

تتكرر النظرية الحديثة وجود مرونة في الأسعار و الأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظيف الكامل وذلك على أثر حدوث انخفاض في الإنفاق الكلي، فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية و سياسة تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور، فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع و لن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب، كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور، وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لانخفاض الدخل النقدي.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

ثانيا/افتراضات النظرية الكينزية:

- إن أفكار كينز جاءت منافية لمبدأ الحرية الاقتصادية ومجموع التوازنات الجزئية كفيل بالوصول للتوازن على المستوى الكلي ومنه نجد أن كينز اعتمد على المبادئ والافتراضات التالية :
- الطلب هو الذي يخلق العرض.
- دور الحكومة المؤثرة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية النقدية.
- التحليل يكون في الأجل القصير وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة.
- يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبره نشيطا ومؤثر على الحركة الاقتصادية وبالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي.
- إقرار كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة.
- المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانات ونفس الظروف.

ثالثا/طريقة عمل النظرية الكينزية:

ولتوضيح النموذج الكينزي سنتطرق إلى سوق السلع والخدمات وحالة توازنها، ثم نتعرض لسوق النقد ودور النقد الفعال عند كينز وتأثيره على مستوى الإنتاج، ثم نحدد توازن سوق السلع والخدمات والنقد باشتقاق نموذج (IS-LM)، مما يمكننا تحديد مستوى العمالة ودراسة سوق العمل وأخيرا نتطرق لدور السياسة المالية والنقدية وفعاليتها مع تقويم بسيط للنظرية الكينزية.

رابعا/الدوال الأساسية في الاقتصاد الحقيقي:

1- دالتي الاستهلاك والادخار العائلي:

1-1- مفهوم الاستهلاك والقانون السيكلوجي لكينز:

يتمثل الإنفاق الاستهلاكي في مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يستهلكها الأفراد، ويشتمل على ما ينفقه القطاع العائلي من سلع معمرة، وسلع غير معمرة، وهذا فضلا عن الخدمات المختلفة.

كان كينز أكثر دقة في توضيح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل، فذكر أن الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى زيادة مطلقة في الإنفاق الاستهلاكي، إلا أن نسبة ما يستهلك من الدخل سوف تنخفض مع الزمن، معنى ذلك أن زيادة الدخل لن تؤدي فقط إلى زيادة مطلقة في الادخار الشخصي، وأن النسبة بين الادخار والدخل سوف تزداد، وأشار كينز إلى أن هذا هو المتوقع

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

كقاعدة عامة، وهذا راجع إلى أن إشباع الحاجات الضرورية للإنسان وعائلته عادة ما تكون دافع أقوى من الدوافع الأخرى التي تؤدي إلى تجميع الثروة عن طريق الادخار، إلا أن الدوافع الأخيرة تكون أشد وأقوى بعد أن يكون قد حقق الفرد درجة من إشباع الحاجات الضرورية²، وافترض أن الميل الحدي للاستهلاك (M.P.C) أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، ويرى كينز أيضا أن الميل المتوسط للاستهلاك هو ذلك الجزء المستهلك من الدخل الذي يتناقص عندما يزيد الدخل، وهذا ما يسمى بالقانون السيكلوجي الأساسي، حيث يقضي هذا القانون أن الأفراد يميلون-كقاعدة عامة في المتوسط- إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم، ولكن ليس بنفس الزيادة في الدخل.

مثال:

إليك البيانات التالية المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي والدخل خاصة بمجموعة من الأسر:

السنوات	الدخل المتاح (Y)	الإنفاق الاستهلاكي (C)	الادخار (S)
A	0	400	400-
B	1000	1200	200-
C	2000	2000	00
D	3000	2800	200
E	4000	3600	400
F	5000	4400	600
G	6000	5200	800

نلاحظ من خلال المثال ما يلي:

- كلما زاد الدخل تزداد القدرة الشرائية للأسر، فيزداد الاستهلاك، أي بينهما علاقة طردية.
- العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة تناسبية، حيث يلاحظ في المثال أن كل زيادة في الدخل بمقدار 1000 مليون وحدة نقدية يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بـ 800 مليون وحدة نقدية.
- في النقطة A، يكون الاستهلاك 400 مليون وحدة نقدية بينما الدخل 0 مليون وحدة نقدية، وهذا يمثل الحد الأدنى للاستهلاك الذي لا بد منه لمعيشة الإنسان، ويتحقق هذا الإنفاق باستخدام عدة طرق منها استخدام المجتمع مدخراته، وهذا ما ينطبق على النقطة B حيث يكون الإنفاق الاستهلاكي 1200 مليون وحدة نقدية، وهو أكبر من الدخل الذي يساوي 1000 مليون وحدة نقدية فقط، ويطلق على الحالة في النقطتين A، B بالادخار السالب.
- يلاحظ في النقطة C أن الدخل يساوي الإنفاق الاستهلاكي (Y=C=2000)، ولكن بارتفاع الدخل أعلى من ذلك في النقاط D، E، F، G يكون الإنفاق الاستهلاكي أقل من الدخل، أي أن الأسر تدخر جزء من دخلها، ويطلق على هذه الحالة بالادخار الموجب.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- الجزء الذي لا ينفق على الاستهلاك من الدخل يعتبر ادخارا، وهذا ما يعبر عليه من خلال العمود الرابع.
- توجد علاقة ارتباط طردية بين الدخل والادخار، وهذا ما يطلق عليه دالة الادخار، حيث يلاحظ ما يلي:
- وجود علاقة طردية تناسبية بين المتغيرين، فكلما ارتفع الدخل بمقدار 1000 مليون وحدة نقدية، يزداد الادخار بـ 200 مليون وحدة نقدية.
- يمر الادخار بثلاث مراحل: النقطتين A، B سالبا، ثم يصبح صفر (0) في النقطة C، ويتحول إلى ادخار موجب في المرحلة الثالثة في النقاط D، E، F، G.

خط الدخل ودالتي الاستهلاك والادخار:

التمثيل البياني التالي يوضح خط الدخل ودالتي الاستهلاك والادخار:



- تتمثل العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الصورة العامة لدالة الاستهلاك: $C = c_0 + c_1 Y$.
- ويمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك لتكون: $S = -c_0 + (1 - c_1) Y$ ، باعتبار أن الدخل المتاح ينقسم الى جزئين: الاستهلاك (C)، والادخار (S)، أي أن:
- الميل الحدي للاستهلاك $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = c_1$ والذي يمثل نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي أن: $0 < c_1 < 1$.
- الميل الحدي للادخار $MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - c_1$ والذي يمثل نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0 < 1 - c_1 < 1$.
- مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح، حيث أن:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta C + \Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = 1$$

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- الميل الوسطي للاستهلاك: $MPC = C_i/Y_i$

مثال: بالاعتماد على معطيات المثال السابق أحسب: الميل الحدي للاستهلاك/الميل الحدي للاادخار/الميل الوسطي للاستهلاك.

1-2- النظريات الحديثة المفسرة للاستهلاك:

هناك عدة فروض تحاول شرح سلوك المستهلك وفي نفس الوقت تحقيق التوافق بين دالتي الاستهلاك في الأجل القصير والأجل الطويل، وهي أربع فروض: فرضية الدخل المطلق (AIH)- فرضية الدخل النسبي (RIH)-فرضية دورة الحياة (LCH) -فرضية الدخل الدائم (PIH).

أ- فرضية الدخل المطلق: في نطاق فرضية الدخل المطلق يتحدد الاستهلاك بالمستوى المطلق للدخل، وهذا يعني أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير، ويزعم مؤيدو هذه الفرضية أن هذه الدالة سوف ترتفع مع مرور الزمن وينشأ عنها دالة استهلاك الأجل الطويل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: هجرة العمال من الريف إلى المدينة، إنتاج أنواع جديدة من السلع، أما جيمس توبن (James Tobin) فقد اعتبر أن انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى في الأجل القصير يعود إلى زيادة ثروة الأمة، وتتكون الثروة حسب جيمس توبن من الأصول السائلة، والودائع المصرفية والادخار.

ب-فرضية الدخل النسبي: قدم هذه النظرية الأميركي ديزنبري (Duesenberry) لتفسير السلوك الاستهلاكي، والتي تقوم على أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد مقطعيًا، أي في فترة زمنية معينة، حسب المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، وتقول النظرية ببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة.

ت- فرضية الدخل الدائم: حسب فريدمان فإن استهلاك العائلات في سنة ما يعتمد على الدخل الدائم، واستنادا إلى فريدمان فإن الدخل الدائم هو الدخل الذي يكون المستهلكون سلوكهم عليه، ويعتمد بشكل كبير على ما يتوقعه المستهلكون بالنسبة لمستويات دخولهم خلال فترة حياتهم في ظل الظروف الاعتيادية، وبناء على ذلك فإن الدخل المقاس للعائلة يتألف من عنصرين هما: الدخل الدائم، الدخل العابر.

حيث أن الدخل المؤقت أو العابر ربما يكون سالبا أو موجبا، واستنادا إلى فرضية الدخل الدائم فالادخار هو توزيع الاستهلاك بشكل متساوي خلال حياة الفرد، حيث أنه إذا استلم الفرد دخلا

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

عابرا خلال سنة معينة سوف يدخر ويصرف بشكل تدريجي خلال فترة حياة ذلك الفرد، وكذلك الحال في حالة إذا كان الدخل العابر سالبا سوف يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك خلال سنوات حياة الفرد.

ث- **فرضية دورة الحياة:** وبحسب هذه الفرضية فإن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى، ولادخار هنا يكون أكبر من الاستهلاك، أما بعد ذلك فلا يكون لدى الفرد مصدر لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات، أي سوف يعيش مرحلة الادخار السالب بسبب إنفاق الفرد بعد التقاعد.

3-1- محددات الاستهلاك العائلي: حسب النظريات الاقتصادية المفسرة للاستهلاك، والكثير من

الدراسات التطبيقية الحديثة فان الاستهلاك العائلي يتحدد بـ:

الدخل/الثروة/المستوى العام للأسعار وتوقعات الأسعار/سعر الفائدة/ الضرائب/التقليد والمحاكاة/ العوامل الاجتماعية ونظرة المجتمع للادخار/الأذواق ونمط توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع.

2- دالة الاستثمار الخاص:

1-2- مفهوم الاستثمار الخاص:

الإنفاق الاستثماري هو مجموع القيم النقدية للسلع الاستثمارية (الرأسمالية) التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص، أي أنه الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال الأعمال والذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويتضمن الإنفاق الاستثماري ما يلي:

- الشراء النهائي للمعدات والآلات بواسطة منشآت الأعمال.
- جميع الإنشاءات من مباني سكنية ومصانع ومراكز تجارية.
- التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية وبيع نهائية.

2-2- النظريات المفسرة للاستثمار:

افترض الاقتصاديون الكلاسيك وكينز بصفة خاصة أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة، ومع ذلك فانه في فترة متأخرة من الثلاثينيات ازداد اهتمام الاقتصاديون بدراسة العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة، وقد أدى ذلك إلى زيادة الشك حول أهمية سعر الفائدة كمحدد رئيسي للاستثمار، وعلى وجود متغيرات أكثر أهمية في دالة الاستثمار، وفي هذا الإطار سوف نركز على النظرية الكينزية، النظرية النيوكينزية فقط.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

أ- النظرية الكينزية: تركز نظرية الاستثمار حسب كينز على سلوك المستثمرين، أو بالأحرى على متخذي قرار الاستثمار، عمليا تعتمد هذه القرارات بالمردود المنتظر لمختلف الآليات والمعدات موضوع الاستثمار.

ولكن، باعتبار أن هذا المردود لا يحصل عليه إلا خلال الزمن: فترة حياة وسائل الإنتاج موضوع الاستثمار، فإن قرار الاستثمار المتخذ حاليا، يتعلق بمدى تقديرات أو تصورات المستثمرين بما سيحصل في المستقبل، بالرغم من وجود عدة متغيرات موضوعية لاتخاذ قرار الاستثمار (معدل الفائدة، مستوى الدخل وتوزيعه، مخزون رأس المال، تغيرات مستوى الطلب الكلي ...)، فإن كينز يفضل المتغيرات الذاتية أو السيكولوجية: التفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للمستقبل، تصورات وتوقعات متخذي قرارات الاستثمار، وهذا من شأنه أن يجعل مستوى الإنفاق على السلع الاستثمارية متذبذبا بحيث يصعب ربطه بمتغيرات موضوعية، على الأقل في المدى القصير.

لذا فإن شرط التوازن يمكن كتابته على الشكل:

$$I = S$$

وشرط التوازن هذا يفيدنا في توضيح أن توازن سوق السلع والخدمات يتم عندما يكون الجزء غير المستهلك من الدخل الكلي مساويا إلى ما خطط المنتجون استثماره في رأس المال الثابت، أي بدون الأخذ بعين الاعتبار للاستثمار غير المرغوب فيه والذي يكون في شكل مخزون السلع غير المباعة.

شرط التوازن هو: العرض الكلي = الطلب الكلي

- العرض الكلي يمثل الدخل أو الناتج الذي ينفق بين استهلاك وادخار فإنه يكون: $Y = C + S$

- الطلب الكلي يتمثل في الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري، فإن: $AD = C + I$

وبتطبيق شرط التوازن يكون: $S = I \Rightarrow C + S = C + I \Rightarrow Y = AD$

أي الادخار يساوي الاستثمار.

ويمكن التعبير عن ذلك بصورة أخرى حيث أنه إذا كان الادخار هو ذلك الجزء الذي يتبقى من الدخل المتاح بعد الاستهلاك، والاستثمار هو الجزء الذي لم ينفق على الاستهلاك من الدخل فإن:

الادخار = الدخل المتاح - الانفاق الاستهلاكي $S = Y - C$

الاستثمار = الدخل المتاح - الانفاق الاستهلاكي $I = Y - C$

وعليه يكون: $S = I$ الاستثمار = الادخار ، وبالتحديد في هذه الحالة الأخيرة يكون:-

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

الاستثمار المحقق (الفعلي) = الادخار المحقق (الفعلي)

حيث نفرق هنا بين الاستثمار المخطط والاستثمار المتحقق أو الفعلي، فالاستثمار المحقق Realized Investment يساوي الادخار المحقق عند كل مستوى من مستويات الدخل، أما الاستثمار المخطط Intended Investment والادخار المخطط فلا يتساويان إلا عند التوازن وذلك لكونهما يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة، ونشير هنا إلى الاستثمار غير المخطط والذي يعبر عن التغير في المخزون السلعي الناشئ عن تباين العرض الكلي والطلب الكلي، وبذلك عند التوازن يكون:

– الدخل (العرض الكلي) = الإنفاق الكلي المخطط (الطلب الكلي)

– الادخار المخطط = الاستثمار المخطط

لو فرض وقمنا بإنتاج سلع وخدمات بما قيمته 100 مليون دج، وكان الاقتصاد لدينا مكون من قطاعين (منتجين ومستهلكين)، وكان الاستهلاك المخطط أو طلب الأفراد مقداره 70 مليون، فهذا يعني أن الادخار المخطط = 30 مليون.

الآن لو خطط المنتجون استثمار ما قيمته 20 مليون فهنا يصبح لدينا حالة اختلال في التوازن؛ حيث أن الطلب الكلي > العرض الكلي، الاستثمار المخطط > الادخار المخطط.

ولكي يتساويا ويتحقق التوازن لابد أن يكون هناك استثمار غير مخطط أو إضافة إلى المخزون مقداره 10 مليون، وبإضافتها إلى الاستثمار يصبح:

الطلب الكلي = العرض الكلي = 100 مليون، الاستثمار المخطط = الادخار المخطط = 30 مليون.

العكس لو كان الاستهلاك المخطط 90 مليون، أي الادخار = 10 مليون، وما يرغب المنتجون في استثماره هو 20 مليون، فإن: الطلي الكلي < العرض الكلي، الاستثمار المخطط < الادخار المخطط. ولكي يتساويا ويتحقق التوازن لابد من سحب ما مقداره 10 مليون من المخزون.

بناءً على ما سبق نقول بأن مستوى توازن الدخل في الاقتصاد يتحقق كما نعلم بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، أو الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

مثال: لو كانت دالة الاستهلاك هي: $C = 100 + 0.8Y$ ، والاستثمار $I = 20$ ، فإن مستوى الدخل

$$Y^* = \frac{c_0 + I^o}{1 - c_1} = \frac{100 + 20}{1 - 0.8} = \frac{120}{0.2} = 600$$

بمعنى أن توازن الاقتصاد يتحقق عند مستوى الدخل 600، وللتحقق من ذلك، نحسب الاستهلاك عند

$$C = 100 + 0.8(600) = 100 + 480 = 580$$

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

ويكون الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي: $C + I = 580 + 20 = 600$

أي أن **الدخل = الإنفاق الكلي** أو **العرض الكلي = الطلب الكلي**

يمكننا التأكد من انطباق الشرط الثاني للتوازن وهو تساوي الاستثمار مع الادخار على النحو التالي:

$$S = -c_0 + (1 - c_1)Y = -100 + (1 - 0.8)(600) = -100 + 0.2(600) = -100 + 120 = 20$$

والجدول التالي يوضح المستويات المختلفة للدخل والاستهلاك والاستثمار، ومن ثم الإنفاق الكلي

عند كل مستوى من مستويات الدخل. ويتضح من الجدول أن نقطة التعادل تكون عند مستوى الدخل

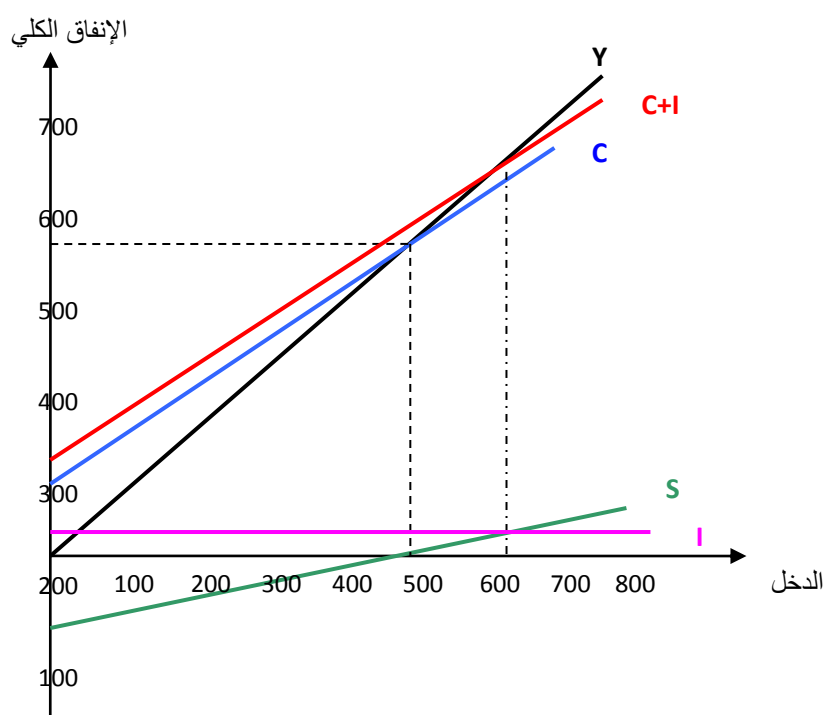
=500، حيث يكون عندها:

الدخل = الاستهلاك = 500، والادخار = صفر.

أما التوازن فيتحقق عندما:

الدخل = الإنفاق الكلي = 600، ويكون الادخار = الاستثمار = 20، والتغير في المخزون = صفر.

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الاستثمار	الإنفاق الكلي	تغير المخزون
صفر	100	100-	20	120	120-
100	180	80-	20	200	100-
200	260	60-	20	280	80-
300	340	40-	20	360	60-
400	420	20-	20	440	40-
500	500	صفر	20	520	20-
600	580	20	20	600	صفر
700	660	40	20	680	20
800	740	60	20	740	40



ويمكن تمثيل الوضع

التوازني بالرسم بحيث

تمثل نقطة التوازن التي

يتساوى عندها الدخل مع

الإنفاق، والنقطة التي

يتساوى عندها الادخار مع

الاستثمار، وذلك عند

المستوى 600 للدخل، وهو

المستوى التوازني للدخل

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

الذي حصلنا عليه حسابياً وجبرياً.

ب- نظرية المعجل: عمل بعض الاقتصاديين في هذا التيار على إحياء الأفكار الكينزية بإدخال تعديلات عليها، حيث ولد هذا ما يسمى بالنظرية الكينزية الحديثة، وإذا كان كينز قد حل دور الاستثمارات كمنتج للدخل، أي تأثير الاستثمار على الدخل، كفكرة المضاعف، فإن أتباعه عالجوا نقطة أكبر وهي دراسة أثر الدخل على الاستثمار، وهذا ما يعرف بمبدأ المعجل أو المسرع. نظرية المعجل في أبسط صيغها تعتمد على أن أي اقتصاد لديه كمية معينة من رصيد رأس المال اللازم لخلق ناتج معين، وهذا يشير إلى وجود علاقة ثابتة بين رصيد رأس المال والناتج. يعبر عن العلاقة رياضياً كالتالي:

$$v = \frac{K_t}{Y_t} \Rightarrow k_t = v \cdot Y_t$$

يمكن كتابة العلاقة السابقة بفترة إبطاء واحدة كالتالي:

$$K_{t-1} = v \cdot Y_{t-1}$$

وبالطرح المعادلتين السابقتين:

$$K_t - K_{t-1} = v \cdot (Y_t - Y_{t-1})$$

الاستثمار الصافي يساوي إلى الفرق بين رصيد رأس المال في الفترة t ورصيد رأس المال في الفترة t-1 ، وبالتحديد فإن الاستثمار الصافي يساوي الاستثمار الإجمالي ناقص مخصصات اهتلاك رأس المال.

إذا كانت I_t تمثل الاستثمار الإجمالي في الفترة t و D_t تمثل اهتلاك رأس المال في الفترة t ، فإن صافي الاستثمار يساوي $I_t - D_t$ ، أي أن:

$$I_t - D_t = v \cdot \Delta Y_t$$

v: معامل المعجل.

العلاقة السابقة تفسر أن الاستثمار يكون دالة لتغيرات الناتج.

مثال:

يتزايد الناتج خلال السنوات التسعة من 500 وحتى يصل إلى 900 حيث يوضح المقدار مقدار التغير في الدخل أو

t	Y_t	ΔY_t	B	K_t	I_t
1	500	-	1.5	750	-
2	550	50	1.5	825	75
3	625	75	1.5	937.5	112.5
4	725	100	1.5	1087.5	150
5	800	75	1.5	1200	112.5
6	850	50	1.5	1275	75
7	875	25	1.5	1312.5	37.5
8	900	25	1.5	1350	37.5
9	900	0	1.5	1350	0

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

الناتج في كل فترة أو بين الفترة الزمنية والتي قبلها.

ما يهمنا هنا هو صافي الاستثمار والذي يتزايد من الفترة الأولى وإلى الفترة الخامسة لتزايد الناتج بمعدل متزايد، ثم يبدأ بعد ذلك بالتناقص بسبب تزايد الناتج بمعدل متناقص، أما بالنسبة للفترة التاسعة فلا يكون فيها أي تغيير بمعنى أن صافي الاستثمار أو التغير في الرصيد الرأسمالي هو تغير مضاعف الاستثمار يساوي الصفر، ونجد أن صافي الاستثمار أو التغير في الرصيد الرأسمالي هو تغير مضاعف للتغير الذي حدث في الناتج حيث أن المعجل $= 1.5$ مرة.

وينظر إلى صافي الاستثمار على أنه يمثل التغير في حجم الرصيد الرأسمالي أي أن: $I_t = K_t - K_{t-1}$ ، وأيضاً هو الفرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الإجمالي (إهلاك رأس المال).

3-2- محددات الاستثمار الخاص:

مستوى النشاط الاقتصادي/ معدل الفائدة الحقيقي/ درجة عدم اليقين في الاقتصاد/ الائتمان الموجه للقطاع الخاص/ مستوى الدين الخارجي/ سعر الصرف الحقيقي/ جانب الطلب/ درجة الانفتاح الاقتصادي.

خامساً/ محددات دوال القطاع النقدي:

1- دالة الطلب على النقود:

1-1- مفهوم الطلب على النقود:

يعد مفهوم الطلب على النقود حديث العهد نسبياً، إذ لم يظهر في الأدبيات الاقتصادية إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وتعود المبادرة الأولى إلى ليون فالراس L.WALRAS، عام 1874، عندما استخدم "الرصيد النقدي المرغوب فيه" قاصدا كمية النقود التي يرغب شخص اقتصادي في حيازتها مهما كانت غايات الحياة، نجد ذلك في كتابه الشهير (Eléments d'économie Politique Pure, 1877) من خلال العلاقة التالية:

$$H = Q_n \times P_n \dots \dots \dots (1-1)$$

حيث يمثل:

- P_n : سعر النقد أي مقلوب المستوى العام للأسعار $(\frac{1}{P})$.
- Q_n : الرصيد النقدي الفعلي، أي كمية النقد الاسمية المتاحة، أو عرض النقد.
- H : تمثل الرصيد النقدي المرغوب فيه بالقيمة الحقيقية.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

نلاحظ أن العلاقة لا تشكل دالة الطلب على النقود، إنما علاقة توازن الطلب على النقود H وعرضه $(Q_n \times P_n)$ بالقيمة الحقيقية، ولكن لهذه العلاقة أهمية لكونها عزلت كما لاحظ ذلك H.Guitton (1976)، ولأول مرة في تاريخ النظرية النقدية مفهوم الطلب على النقود عن عرضه، أو الكمية المتداولة منه.

2-1- الطلب على النقود في النموذج الكينزي:

أخذت هذه النظرية بأهمية النقود في النشاط الاقتصادي، وأن للنقود وظيفتين وهي "وسيلة تبادل" و"مخزن للقيمة"، وكان "كينز" أكثر دقة من الاقتصاديين الكلاسيك في تحليل العوامل المؤثرة على قرارات الوحدات الاقتصادية في حيازة النقود.

افتراض كينز أنه هناك ثلاث عوامل تدفع الوحدات الاقتصادية للطلب على النقود وهي:

أ- دافع المعاملات: يقصد بدافع المعاملات رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود سائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية والأجور والنفقات الضرورية لسير المشروعات، واعتبر كينز الطلب على النقود بدافع المعاملات دالة طردية في الدخل للنقدي مثله مثل الاقتصاديون الكلاسيك.

ب- دافع الاحتياط: رأى كينز أن الوحدات الاقتصادية بجانب حيازتهم لأرصدة نقدية لإتمام المعاملات الجارية، فإنهم يحوزون نقوداً إضافية بغرض الحذر والاحتباس ضد الحاجة غير المتوقعة، ولهذا افترض كينز أن الأرصدة النقدية لغرض الاحتياط يرتبط طردياً بالدخل النقدي.

ت- دافع المضاربة: يعتبر الطلب على النقود بدافع المضاربة* أهم ما جاء به كينز، حيث قسم كينز الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلى نوعين: النقود، والسندات، حيث أن النقد كأصل سائل كامل السيولة لا يعطي أي عائد من وراء حيازته، أي العائد المادي على النقد يساوي الصفر، أما السند فيدر عائد من وراء حيازته.

- عائد السند: حامل السند يتوقع الحصول على عائد من السند (e) يأتي من مصدرين، من مدفوعات الفائدة السنوية والمكاسب الرأسمالية المحتملة عن بيع السند.

يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي:

$$e = i + g \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

i - تمثل مدفوعات الفائدة السنوية.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

- g: المكاسب الرأسمالية المحتملة والتي تساوي:

$$g = \frac{pbe - pb}{pb} \dots \dots \dots (2)$$

حيث :

- Pb: سعر السند.

- Pbe: سعر السند المحتمل.

وطالما أن العائد المحقق نتيجة حيازة السندات (S) يمثل نسبة ثابتة من قيمة السند فإن:

$$S = pb \cdot i \dots \dots \dots (3)$$

صيغة العائد المتوقع:

$$S' = pbe \cdot ie \dots \dots \dots (4)$$

ويعد مجموعة من الاختصارات نحصل على العلاقة التالية:

$$g = \frac{i}{ie} - 1 \dots \dots \dots (5)$$

ب- تحليل الطلب على النقود بدافع المضاربة: من ³ المعادلة (5) يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسواق الأوراق المالية حتى يتمكن من تحقيق أرباح رأسمالية في الفترة القصيرة، وتتناسب أسعار السندات تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة، فإذا توقع المضارب ارتفاع سعر الفائدة (ie) أي انخفاض أسعار السندات، عندئذ سيحاول التخلص من الأوراق المالية والاحتفاظ بالنقود بدل السندات، ويحصل العكس تماماً إذا توقع انخفاض أسعار الفائدة (ie) أي ارتفاع أسعار السندات، إذ في هذه الحالة سيحاول شراء السندات بما لديه من أرصدة حاضرة.

1-3- منحني الطلب الكلي على النقود:

وضع كينز دالة الطلب الكلي على النقود من الشكل التالي:

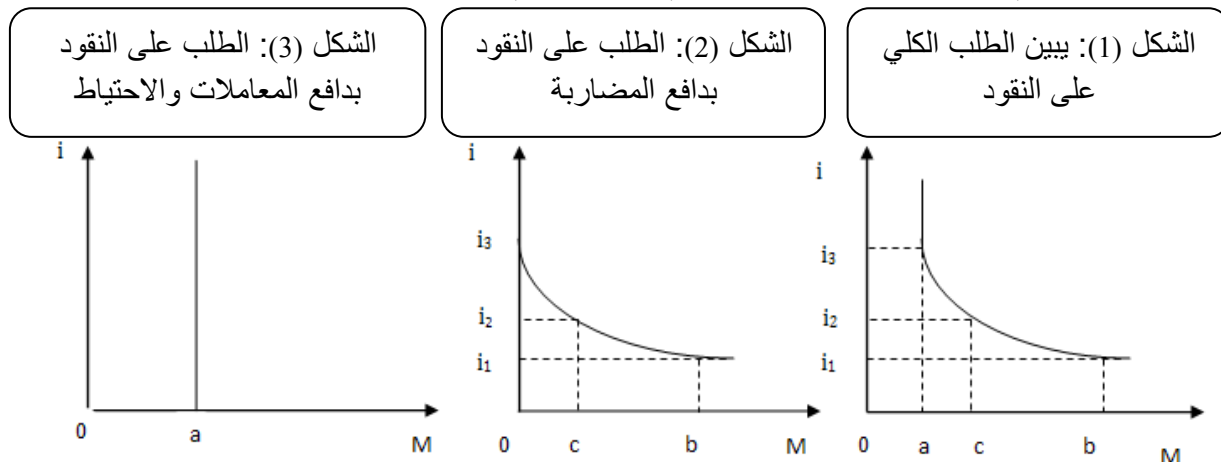
$$M_d = L_1(Y) + L_2(i) \dots \dots (I-7)$$

L_1 : تمثل دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، ويعتبر الطلب على النقود دالة طردية للدخل النقدي.

L_2 : تمثل دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة، ويعتبر الطلب على النقود دالة عكسية لسعر الفائدة.

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

أما التمثيل البياني للطلب على النقود فيظهر في الشكل التالي:



يبين الشكل السابق الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط، وهو عديم المرونة للتغيرات في سعر الفائدة، بينما الشكل (2) فيشير إلى الطلب على النقود بغرض المضاربة حيث عند مستوى سعر الفائدة (i_3) ينعدم التفضيل النقدي لرغبة الأفراد في الاحتفاظ بالسندات، ثم يبين الانخفاض التدريجي في سعر الفائدة إلى الارتفاع التدريجي في التفضيل النقدي حتى يصل إلى أن يصبح لانهائي المرونة عند أدنى مستوى لسعر الفائدة الذي أسماه كينز مصيدة السيولة.

وبدمج الشكلين (2)، (3) نحصل على الشكل النهائي (1)، الذي يعبر عن الطلب الكلي على النقود، حيث عند المستوى الأعلى لسعر الفائدة (i_3) يكون الطلب على النقود لغرض المضاربة منعداً، أما الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط فيكون ممثلاً بالقطعة المستقيمة $[oa]$ ، وعند انخفاض سعر الفائدة إلى المستوى (i_2) يرتفع الطلب على النقود لغرض المضاربة، وهو الأمر نفسه عند انخفاض سعر الفائدة إلى (i_1)، ويصبح الطلب على النقود لغرض المضاربة لانهائي المرونة والمعبر عنه بالقطعة $[ob]$ ، أما الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط يبقى ثابتاً وممثلاً بالقطعة $[oa]$.

مما سبق نستنتج أن كينز قدم تحليلاً اقتصادياً متميزاً في تحليل وتفسير الطلب على النقود، حيث أضاف سعر الفائدة كظاهرة نقدية تؤثر على الطلب على النقود، وعلى التشغيل والدخل، كما تعرض كينز في تحليله لمجموعة من الانتقادات، من بينها اعتماده في تحليله للطلب على النقود على نوعين فقط من الموجودات (النقود والسندات)، دون إعطاء أهمية لبقية الموجودات، واعتبر أن الوحدات الاقتصادية تحتفظ بوحدة منها دون إمكانية المزج بينهما، ولم يتمكن كينز من وضع دالة

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

متناقصة عادية (أي بانتظام)، إلا بافتراض أن الأفراد يتوقعون تغيرات مختلفة في سعر الفائدة وترتيب هذه التوقعات تعطي منحنى الطلب على النقود.

ملاحظة: ظهرت العديد من الكتابات التي حاولت إثراء نظرية الطلب على النقود الكينزية، ووضع تفسير أكثر دقة لدوافع الطلب على النقود، ومن أهم هذه الكتابات نجد نموذج المخزون لـ "وليام بومول" "William Baumol"، سنة 1952، ونموذج الطلب على النقود لغرض المضاربة لـ "جيمس توبن" "James Tobin" سنة 1956.

1-4- محددات الطلب على النقود:

انطلاقاً كذلك من النظريات المفسرة للطلب على النقود وبعض الدراسات السابقة هناك عدة متغيرات تفسر الطلب على النقود:

تتضمن دوال الطلب على النقود متغير يعكس الدخل أو الثروة، بالإضافة إلى العائد على النقود والبدائل المناسبة للطلب على النقود، وجرت العادة في الدراسات السابقة على استخدام إجمالي الناتج المحلي كبديل للثروة لعدم توفر بيانات حول هذا المتغير الأخير، أما فيما يتعلق بمتغيرات تكلفة الفرصة البديلة فإن سعر الفائدة ومعدل التضخم يمثلان المؤشرات الأكثر استخداماً في هذا الإطار، حيث يمثل الأول العائد على النقود نفسها بينما يمثل الثاني العائد على الأصول العينية، ويستخدم معدل التضخم في معادلة الطلب على النقود في حالة عدم وجود فائدة على الودائع الجارية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.

كما أن نظريات الطلب على النقود لا توفر إلا القليل من الإرشاد حول سعر الفائدة الذي ينبغي استخدامه، فيرى بعض الاقتصاديين أن سعر الفائدة قصير الأجل هو أنسب متغير لأنه يقيس الكلفة البديلة لحيازة النقد، ونجد في هذه الفئة أن سعر الفائدة على الودائع في شركات الادخار والإقراض أو أدونات الصندوق قصيرة الأجل قد تكون الأنسب.

وقامت بعض الدراسات التطبيقية بإدخال متغيرات إضافية في دالة الطلب على النقود كأسعار الصرف الحقيقية أو الاسمية.

وأخيراً تلعب التغيرات المؤسسية دوراً هاماً في التأثير على سلوك الطلب على النقود، فتطور الوعي المصرفي وتطور القطاع المالي والابتكارات المالية كبطاقات الائتمان وبطاقة السحب الآلي والتحويل الإلكتروني للأرصدة تؤدي إلى تغيير التوزيع النسبي لمكونات الطلب على النقود.

2- دالة عرض النقود:

2-1- مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها:

تختلف مكونات الكتلة النقدية وإجراءات إصدارها من بلد إلى آخر، باختلاف السياسات النقدية المطبقة في الاقتصاد وكذا تطور الجهاز المصرفي.

تعتبر الكتلة النقدية ديناً على عاتق المؤسسات التي تصدره (البنك المركزي، البنوك التجارية، الخزينة العمومية في بعض الدول)، وذلك اتجاه حائزيه من القطاع غير المصرفي (العائلات، المشروعات)، وبالمقابل هو حق لهؤلاء على الدولة.

أ- مكونات الكتلة النقدية:

يمكن أن نميز بين نوعين من مكونات الكتلة النقدية وذلك حسب درجة السيولة:

• المتاحات النقدية: وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد

والمؤسسات، ولا يمكن تحولها إلى أصل آخر أكثر سيولة، وينطبق هذا المفهوم على:

- القطع المعدنية: وهي القطع التي يسكها البنك المركزي والتي يستخدمها الناس في الدفع، وتكون قيمتها صغيرة ومهمتها تسهيل عملية الدفع اليومية.
- الأوراق المركزية: وهي الأوراق التي يصدرها البنك المركزي ولها قيمة مفروضة، ويعد منها في الكتلة النقدية كل ما يوجد خارج البنك المركزي سواء عند الأفراد أو المنشآت أو البنوك أو الإدارات أو الخارج.

▪ النقود الكتابية: ويعد منها الأرصدة الدائنة لمختلف الحسابات:

▪ الحسابات للاطلاع على البنوك؛

▪ الحسابات البريدية؛

▪ ودائع الأشخاص والمنشآت لدى البنوك؛

▪ الودائع لدى الخزينة العمومية.

• المتاحات شبه النقدية: تشمل الأموال شبه النقدية ومجموع الودائع المصرفية وحسابات الخزينة

التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري بواسطة كل أشكال التعامل كالتشيك أو

الحوالات وتتضمن الودائع التالية:

محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية

■ الودائع تحت الطلب على الدفتر: تتمثل في:

- الحسابات على الدفتر في البنوك والتي تدر فائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للادخار.
- حساب التوفير والاحتياط وحسابات الادخار السكني التي تستفيد من الفوائد المنتجة، وتسمح فيما بعد بالحصول على قروض للسكن بفوائد تمييزية، هذه الودائع مثل الودائع تحت الطلب يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، فإنه من الواجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر للتوفير.

■ الودائع لأجل:

وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أوفي الخزينة لأجل محدد، ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر.

ب- المجاميع النقدية:

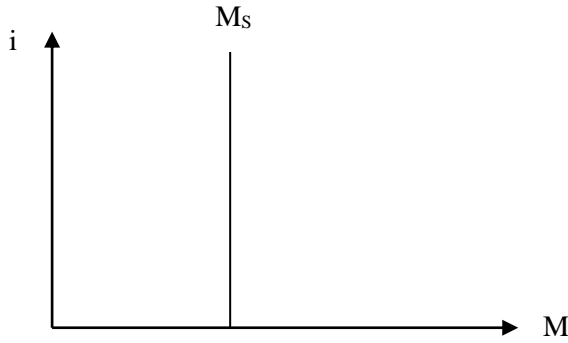
حتى تتمكن السلطات النقدية من ممارسة السياسة النقدية، فإنها بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي لا بد من حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية في مجاميع نقدية، ولتصنيف الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على معيار السيولة وتقسّم في الدول المتقدمة كفرنسا إلى أربعة أقسام:

- مجمع المتاحات النقدية (M1): يشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية.
- مجمع الكتلة النقدية (M2): يشمل M1 والتوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخزينة، وهي غير قابلة للحريك بواسطة الشيك ولكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر (دفا تر الادخار المصرفية العادية) وهي سائر دفا تر الادخار لدى كافة المؤسسات المصرفية، حسابات التنمية الصناعية حسب النظام الفرنسي وحسابات الادخار السكني... إلخ.
- مجمع السيولة الاقتصادية (M3): يشمل بالإضافة إلى المجمع M2 كل الودائع وسندات الدين القابلة للتداول بالعملات الأجنبية، والتوظيفات لأجل غير القابلة للتداول.

- المجمع (M4): يتضمن بالإضافة إلى M3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين.

يحدد البنك المركزي الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، وبالتالي يعتبر العرض النقدي

متغير خارجي، ويمثل بيانياً، كالتالي:



المراجع:

- 1- عمر صخري، (2005) ، التحليل الاقتصادي الكلي: الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 2- صالح تومي، (2004)، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر.
- 3- رفاه شهاب الحمداني، (2015)، " نظرية الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، الأردن،
- 4- مايكل ابدجمان ، (2001)، " الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسة"، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية
- 5- محمود حميدات، (2006)، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 6- بلعزوز بن علي ، (2006)، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
- 7- صالح مفتاح، (2005)، "النقود والسياسة النقدية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- 8- محمد العربي ساكر، (2006)، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- 9- سامي خليل، (1991)، " نظرية الاقتصاد الكلي :مفاهيم والنظريات الأساسية"، مطبعة الأهرام، الكويت.
- 10- ب برنيه وا سيمون، (1989) ، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، مصر.